وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

د. يمينة مختار
yamina.mokhtar@univ-alger2.dz

الحركات الاجتماعية

سنة ثانية علم اجتماع ل م د

المقياس: الحركات الاجتماعية
السداسي الرابع
وحدة تعليمية أساسية
الرصيد: 5
المعامل: 2

د.يمينة مختار

الموسم الجامعي 2019-2020

مقدمة:

تعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نقطة البداية لدراسة الحركات الاجتماعية لما تميزت به هذه الفترة من احتجاجات وتظاهرات وحركات اجتماعية ذات أبعاد مختلفة، مما خلق احتداما قويا للنقاش السوسيولوجي والسياسي بشأن تفسير الفعل الاحتجاجي الذي تمارسه الشعوب من خلال حركاتها الاجتماعية، والبحث في تاريخ الحركات الاجتماعية سيقودنا نحو مختلف الحركات الاحتجاجية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية في الأزمنة القديمة، فالبشرية مرت بالكثير من الحركات الاجتماعية التي أدت في الأخير إلى أحداث الكثير من التحولات مثل ثورة العبيد بقيادة سبارتاكوس ضد سلطة روما، إضافة إلى ثورات الفلاحين والعمال والنساء في القرون الأخيرة، التي كان يراد بها صياغة مجتمعات جديدة وبناء أسلوب حياة مختلف عما سبق ومع ذلك تظل القرون الثلاثة الأخيرة في التاريخ الإنساني من أقوى اللحظات التي مهدت لصياغة المفهوم الجديد للحركات الاجتماعية، بسبب ما عرفته من ثورات مهمة مثل الثورة الانجليزية سنة 1698 والثورة الأمريكية سنة 1776 والثورة الفرنسية سنة 1789 والثورة البلشفية سنة 1917 التي ساهمت في تجذير الفعل الاحتجاجي وتطوير أشكال ممارساته.

لكن استعمال الحركات الاجتماعية كمفهوم نظري يظل حديثا، وظهر أول مرة سنة 1842 من طرف لورينز فون ستاين للدلالة على أشكال وصيغ الاحتجاج الإنسانة الرامية إلى التغيير وإعادة البناء، ولم يخلو الوطن العربي من أشكال الحركات الاجتماعية، أي عرف الوطن العربي الكثير من الاحتجاجات والتظاهرات التي كانت تنتهي عموما بالقمع، وإنهاء الحركة لصالح النظام الحاكم، أو المراوغة في تحقيق المطالب التي حدث لأجلها الحراك لتنتهي في الأخير بنفس النتيجة، وهي إعادة تجديد ما هو قائم بأشكال وصور جديدة توحي للمحتجين أو المتظاهرين أنه حدث التغيير ومطالبهم تحققت، ولعل من أشهر هذه الحركات ما حدث في بداية الألفية بما يعرف بالربيع العربي في عدد كبير من الدول العربية مثل تونس ليبيا مصر سوريا، وبعضها مازال يعاني المراوغة والتلاعب والقمع إلى حد الساعة، كما

لا ننسى ما حدث مع الجزائر في أكتوبر 1988، فبعد محاولات القمع المتكررة للمتظاهرين، انتهت السلطة إلى تغيير الدستور وتحقيق مطالب الشعب والتي كان أهمها التعددية الحزبية التي أقرت بها في دستور 1989، ولكن بالمقابل بقي نفس النظام يحكم ولسنوات طويلة تحت مسمى الديمقراطية، وأن الشعب الذي انتفض للتغيير هو نفسه الشعب الذي اختار نفس النظام ليحكمه من أيامها، وما اضطر الشعب للسكوت هو العشرية السوداء التي تلت هذه الأحداث، والتي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء، ولم تنتهي هذه العشرية الدامية إلا بعد المصالحة الوطنية، وبعدها أصبح الجزائري يتخوف من اللا أمن مما اضطره إلى السكوت من أجل الحفاظ على أمانه.

1. الحركات الاجتماعية والمفاهيم ذات الصلة:

تقوم الحركة الاجتماعية بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما أو للوصول إلى هدف ما، وتتضمن وجد اتجاه عام للتغيير، وتشمل مجموعات بشرية تحمل عقيدة أفكار مشتركة لتحقيق أهداف مشتركة، فهي عملية قصديه للتدخل في عملية التغيير الاجتماعي.

الحركات الاجتماعية عموما هي تلك "الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة"[1]، كما يعرفها بعض الباحثين على أنها " مجموعة من الناس ينخرطون في أنشطة محددة، ويستخدمون خطابا يستهدف تغيير المجتمع، وتحدي سلطة النظام السياسي القائم، كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وأحداث التغيير"[2]

أما شارلز تيلي فيعرف الحركات الاجتماعية على "أنها سلسلة التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصبون أنفسهم، وباقتدار، كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع، أو في ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد" [3]

يعرف عالم السياسة الأمريكي **شارلز تيلي** في كتابه الحركات الاجتماعية (1768-2004) هذا المفهوم بقوله: "إنها سلسلة التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصبون أنفسهم، وباقتدار، كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع، أو في ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأيد"[4]، و يرى الباحثون هذا التعريف يحتاج إلى بعض التطوير، فليس من المعقول أن يكون من شروط الحركة قياسها بالتظاهر، فهذا هو المعنى التقليدي لنشاطية الحركة، أما المعنى الحديث، فمن الأهمية، أن يضع في اعتباره ثورة

الاتصالات وما رافقها من تطور في الأساليب جعلت من إمكانية إنشاء مجموعة على الإنترنيت، أو إنشاء منتديات تهدف الى حث الناس على تبني أفكار ورؤى معينة، أو الدعوة إلى مطالبات محددة، بديلا عن هذا النوع التقليدي من التظاهرات وحتى الاعتصامات.

أما مشروطية التمثيل النيابي الرسمي، فإن الباحثون لديهم عليها بعض التحفظات، باعتبار أن "تيلي" يربط بين وجود الحركة، وعدم وجود التمثيل النيابي الرسمي لها في مؤسسات الدولة، وهو أمر يحتاج إلى قدر من المراجعة، حيث أنه ينفي فكرة الحركات التي تعتبر التمثيل الرسمي غير كاف لها و تنشأ بناء على ذلك، ولو كان الأمر كذلك –كما يقول "تيلي"– فإنه ما تفسير وجود حركات اجتماعية نشطة في العديد من الدول الغربية، والتي تدعي وجود تمثيل لكافة الحركات الاجتماعية داخل مؤسساتها الرسمية؟

كما يشير المفهوم بمعناه العام إلى: "سلسلة من الأفعال والجهود، التي يقوم بها عدد من الأشخاص من أجل تحقيق هدف معين أو مجموعة من أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير موقف اجتماعي قائم، وهو بمثابة جهد جماعي مقصود وموجه لتغيير المجتمع في أي اتجاه وبأية وسيلة، بما في ذلك العنف واللاشرعية والانسحاب من الواقع، ومن ثم تحتاج إلى نموذج معين للتنظيم، كما تستند إلى عادات وتقاليد ومجموعة قيم وأدوار اجتماعية"[5]

ويرفض **فرانسوا شازل** أي تعريف اختزالي للحركة الاجتماعية، معرفا إياها كمقاولة جماعية للاحتجاج والمعارضة تستهدف فرض تغيرات عميقة في البنية الاجتماعية والسياسية، بالعودة المكثفة لوسائل لامؤسساتية، وهو تعريف يضع القنوات التقليدية للديمقراطية التمثيلية في أزمة.

أما الحركة الاجتماعية حسب **ألان تورين** وانسجاما مع الخط الماركسي، فهي الفعل الجماعي الذي من خلاله يناضل الفاعل الطبقي من أجل التوجيه والقيادة الاجتماعية للتاريخانية، أو التوجيه الثقافي للمجتمع من أجل التحكم في التوجهات

الكبرى للتغيير الاجتماعي، ويطرح ما يسميه بمبادئ الوجود والتي تتمثل في ثلاثة مبادئ وهي كالتالي:

- **مبدأ الهوية** :إذ يتعين على الحركة الاجتماعية أن تعلن عن هويتها و من يمثلها
- **مبدأ التعارض** :تحديد الخصم الذي يتعارض مع أهداف الحركة الاجتماعية وتوضيحه بشكل موضوعي.
- **مبدأ الكلية** : وهو أهم مبدأ عند "ألان تورين" ،حيث يفترض من الحركة الاجتماعية أن تكون مكونة من وعي جمعي وشمولي، بمعنى اخر، أن لا تكون أقلية، أو فردية، أو إيديولوجية، لأن هذا المبدأ يساهم بشكل كبير في التأثير على الرأي العام وعلى تحقيق المطالب والمكتسبات وضمان الحقوق.

لكن في ظل ثورة الاتصالات الحديثة لا يمكن تبني هذا التعريف بالمطلق وإنما علينا إضافة علية بعض التعديلات، فشروط التظاهر في الحركة الاجتماعية، يعتبر تقليدي، أمام، ثورة الاتصالات وما رافقها من تطور في الأساليب جعلت من إمكانية إنشاء مجموعات، أو منتديات تهدف إلى حث الناس على تبني أفكار ورؤى معينة.

يمكن اعتبار الحركات الاجتماعية استجابات عقلانية لمواقف جديدة أو مستجدة في المجتمع، على اعتبار أنها تهدف إلى تجديد الحياة السياسية والاجتماعية وتوفير ظروف حياتية أفضل مما هو قائم، ومن هنا تعتبر هذه الحركات بمنزلة قوى ضغط لتحقيق الإصلاح و التقدم وإيجاد واقع جديد يستند إلى نسق مغاير من القيم تتجاوز التناقضات التي يعاني منها المجتمع، سواء في المجال السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو حتى في المجال الثقافي.

كما تعتبر الحركات الاجتماعية بمثابة التتويج التاريخي النظري، باعتبار وجودها انعكاس طبيعي لتناقضات المجتمعات الحديثة، وصراع الطبقات الرأسمالية المتوحشة، أو البيروقراطية الناشئة عن الهيمنة الطبقية تناقض الفرد والدولة، كما

افرزت انتقالا من الحركات الاجتماعية على أسس طبقية إلى الانتقال التاريخي لتحرير الإنسان في كينونته، وتطرح مراجعات مجتمع مرحلة ما بعد التصنيع والقائم على البرمجة والمعلومات، والذي يتميز بأنماط مختلفة من العلاقات والصراعات الطبقية، ففي المجتمع المبرمج يشكل التكنوقراط الطبقة المهيمنة، بينما ينتهي دور الطبقة العاملة كفاعل أساسي في تغيير الأوضاع القائمة، وبالتالي يطرح الصراع الطبقي على أساس أنه ذو طبيعة اجتماعية ثقافية، وهو ما يشكل تغير بنيوي جذري في النظرية الماركسية.

وهي عبارة عن خطة جماعية تعبر عن خلل وظيفي من داخل المجتمع، حيث تعمل على تجاوز ذلك الخلل عبر مجموعة من الوسائل والطرق التي ترى أنها مناسبة ومفيدة وستساعد على تحقيق مطالبها وانتزاع حقوقها، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فإن نجاحها مرتبط أساسا بالقطع مع ما هو إيديولوجي أو التنازل عن القميص السياسي والالتفاف حول الهدف الذي يؤطر المعركة النضالية التي تخوضها.

تعتبر الحركات الاجتماعية في الأصل ممارسة سلمية تقوم على مبدأ اللا عنف، وهذا المبدأ يختلف من مجتمع لآخر، وتختلف كذلك حتى في نفس المجتمع، لكن لا يمكن لهذه الحركات أن تحقق مطالبها وتنتزع حقوقها ما لم تتوفر على الموارد البشرية والتقنية، خاصة وأن الدولة تمتلك قوتين ضاربتين تسمح لها بالقضاء على من يعارضها، وتتمثل هاتين القوتين بالأساس في الأجهزة القمعية والأجهزة الأيديولوجية إذ تستطيع الدولة، من خلال هذه الأجهزة، فرض سيطرتها على المجتمع و تصريف خطابات خاطئة ومغلوطة للرأي العام ضد الحركات الاجتماعية بدعوى أنها حركات تخريبية، همجية محظورة.

لكن هذا التعاطي الذي تقوم به الدولة، من أجل القضاء على الحركات الاجتماعية، يعطي لهذه الأخيرة، في مرحلة معينة ،الحق في تبني العنف المضاد بنوعية المادي والرمزي للدفاع عن قضيتها وتغيير واقعها، والاتجاه إلى قلب البنية

الاجتماعية ففي وقت الأزمة، فإن الحكومات عموما لا تعطي الحلول و لن تنقذ المجتمع لأنها حكومات فاسدة ومخترقة.

ويرتبط مفهوم الحركات الاجتماعية بعدة مفاهيم أخرى، قد تتشابه في أحد جوانبها، وقد تتباين من جوانب أخرى مثل: الثورة، الانقلاب، الحراك الاجتماعي، والتي نشير إليها كما يلي:

أ. مفهوم الثورة:

اختلفت مقاربات السوسيولوجيين لمصطلح الثورة حسب اختصاصاتهم، وإيديولوجيتهم، وطبيعة المرحلة التي يمر بها أي مجتمع من المجتمعات فهناك من يستخدمه للدلالة على تغييرات فجائية و جذرية تحدث في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم وتغيير النظام المصاحب له بصورة فجائية، وأحيانا بصورة عنيفة[6]

كما يستخدم المصطلح للتعبير عن تغيرات جذرية في مجالات غير سياسية كالعلم، والفن، والثقافة، لأن "الثورة" تعني تغيير واستخدام المصطلح بالمعنى السياسي في أواخر القرون الوسطى .كما يستخدم في علم الاجتماع السياسي للإشارة إلى التأثيرات المتبادلة للتغيرات الجذرية والمفاجئة للظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية.[7]

ورد في موسوعة علم الاجتماع تعريف "للثورة" بأنها التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا و جوهريا من نمط سائد، إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم و إيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية ،كما أنها قد تكون سلمية، وتكون فجائية و سريعة أو بطيئة تدريجية.[8]

ويشرح **كرين برينون** الثورة في كتابه "تشريح الثورة" على أنها عملية حركية ديناميكية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر، كما نجد **بيتر**

أمان يقترب من المفهوم اقترابا آخر، إذ يرى أنها انكسار مؤقت أو طويل الأمد لاحتكار اجتماعي للسلطة، يكون مصحوبا بانخفاض الطاعة، من جهة أخرى يشرح **يوري كرازين** هذا المفهوم في إطار الأدبيات السوسيولوجية الماركسية في تحليل التطور الاجتماعي، فيرى أن معنى الثورة الاجتماعية ووظيفتها، لا يمكن فهمها إلا حينما ننظر إلى تاريخ المجتمع على حقيقته كسياسية متصلة من التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية، والثورة شكل من أشكال الانتقال من تشكيل الى آخر، كما أنها قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي الساعي إلى تشكيل آخر أكثر تقدما، تكون الخاصية المميزة السائدة له و مضمونة السياسي هو انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية

اقتراب السوسيولوجيين لمفهوم الثورة يرتكز على نظرة شاملة تتفق على أن هذا الأخير نوع من التغيير الجذري و العميق و الشامل يستهدف المجتمع في جذوره و فروعه من أجل الانتقال من وضع قائم مرفوض ومتناقض إلى وضع آخر جديد ينشده المجتمع ويحقق أهداف وطموحات فئات اجتماعية مختلفة .كما أنها لحظة حاسمة في التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية كأداة التي تفصل بين النظام القديم و الجديد، و التي تؤدي الى إحداث تغييرات في البناء السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي للمجتمع.

ب. مفهوم الإنقلاب:

هو انتقال السلطة من يد فئة قليلة إلى فئة أخرى تنتمي إلى نفس الفئة الأولى التي كانت تسيطر على الحكم، أو على الأقل تشبهها، ويكون باستخدام وسائل العنف الرسمية دون إحداث تغيير في وضع القوة السياسية في المجتمع، أو في توزيع عوائد النظام السياسي بمعنى آخر فإن الانقلاب هو تغيير في أوجه حال الحكام دون تغيير في أحوال المحكومين وهو نوع من أنواع التمرد، وغالبا ما يكون الانقلاب باستيلاء العسكر على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة وتغيير نظام الحكم بالقوة، دون الرجوع إلى الناخبين، والسلطة هنا هي الحكومة.

وعموما يمكن القول أن الثورة هي حدث مفاجئ و سريع يؤدي إلى تغيير راديكالي يقطع الصلة بالماضي ويؤسس لنظام يلبي مطالب الثوار، والذين هم الشعب ،وليست نخب متصارعة في بنية النظام الاجتماعي.

نستنتج انه لا يوجد فرق جوهري بين الحركة الاجتماعية والثورة ويصعب تحديده بدقة، نظرا للتشابه الكبير بين المفهومين، وهذا ما أدى بالكثير من الباحثين إلى المزاوجة بين المفهومين، إلا أنه يمكن التمييز بينهما بالقول أن "الحركة الاجتماعية" تنظيم اجتماعي له هياكله ومؤسساته التنظيمية، ويهدف إلى تحقيق أهداف معينة، ومن الوسائل التي تستخدمها الحركة الاجتماعية هي الثورة لتحقيق وتجسيد أهدافها، كما يمكن أن نجد في الثورة الواحدة حركات اجتماعية مختلفة ومتنوعة الأهداف والاختصاصات تشترك في اشتعال الثورة.

ج. الحِراك الاجتماعي

الحِراك الاجتماعي، في مجمله هو حركة الأفراد بين الطبقات والجماعات المهنية المختلفة والفرص المتاحة أمامهم للدخول في هذه الحركة، فهو ليس مجرد حركة للفرد أو الجماعة، ولكنه يتضمن أيضا الفرص المتاحة أمام الفرد أو الجماعة لإمكانية تحركه، إذن فظاهرة الحراك الاجتماعي تتيح للفرد حرية الحركة عبر هرم التدرج الاجتماعي بناء على ما يتوافر للفرد من قدرات وخبرات وفقا لما يبذله من جهد بغض النظر عن مكانته الاجتماعية الموروثة[9]

وبهذا الشأن يرى أنتوني جيدنز أن دراسة التراتب الاجتماعي لا تقتصر على دراسة المواقع الاقتصادية أو المهنية التي يشغلها الأفراد، بل تتطرق أيضا إلى ما يكمن أن يحدث في سياق البنية الاجتماعية، ويشير مصطلح الحراك الاجتماعي إلى تحرك الأفراد والجماعات بين مواقع اقتصادية واجتماعية مختلفة، فالحراك العمودي يعني حركة الأفراد صعودا أو هبوطا على السلم الاقتصادي الاجتماعي فيوصف من يحصلون مكاسب في مجال التملك أو الدخل أو المكانة بأنهم يحققون حراكا إلى أعلى، بينما تنحدر مواقع من يفقدون هذه المكاسب في الاتجاه المعاكس إلى أسفل،

كما يرى جيدنز أنه قد انتشرت في المجتمعات الحديثة ظاهرة الحراك الجانبي الذي يشير إلى التحرك الجغرافي بين الأحياء والمدن والأقاليم، وقد يلتقي الحراكان العمودي والجاني مثلا عندما ينتقل الشخص من المؤسسة التي يعمل بها إلى أحد فروعها في مدينة أو بلد آخر مع ترقيته إلى منصب أعلى، وهنا طريقتان للدراسة الحراك الاجتماعي هما: دراسة الحراك الجيلي الذي يشير إلى ما يحققه الفرد من تحرك صعودا أو هبوطا على السلم الاجتماعي في حياته، ودراسة الحراك بين الأجيال الذي يدل على مثل هذا الصعود أو الهبوط بين الابن وأبيه على سبيل المثال[10]

فالحِراك الاجتماعي ظاهرة اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من طبقة أو مستوى اجتماعي اقتصادي معين إلى طبقة أخرى أو مستوى اجتماعي اقتصادي آخر بحيث يرتبط بهذا الانتقال تغير في مستوى وظيفة ودخل الفرد، وقد يكون هذا الانتقال إلى أعلى أو إلى أسفل، ويعبر الحراك عن الأوضاع العالمية والظروف الجارية التي تحدث نتيجة التغيرات في العلاقات الاجتماعية وفقا لاختلاف المكان والزمان، حيث يتحرك الفرد أو الجماعة من مكانة اجتماعية معينة إلى مكانة اجتماعية أخرى.

أما "هورتون" فيعرف الحِراك الاجتماعي بأنه عملية الحركة من وضع اجتماعي إلى آخر داخل البناء الاجتماعي، بمعنى تغير الوضع في البناء الطبقي، وقد تكون الحركة في مكانة الفرد أو الجماعة أو الفئة الاجتماعية ككل، ومن ثم فإن الحراك ما هو إلا عملية اجتماعية تشير إلى الحركة داخل البناء الاجتماعي[11]، ويقاس الحراك الاجتماعي من خلال مجموعة من المؤشرات الموضوعية كالتعليم و المهنة والدخل، ومن أشهر الذين وضعوا مقياسا للحراك الاجتماعي، الأمريكي "لويد وارنر"، ويتكون مقياسه من ست خصائص وهي: الثروة، الدخل، المهنة، التعليم، نوع السكن، و مصدر الدخل.

فالحِراك الاجتماعي في حقيقة الأمر يعبر عن ديناميكية المجتمع وتغيره واستجابته لكل التغيرات التي تحدث نتيجة تغير نوع العلاقات الاجتماعية، وتقريب

الفوارق الطبقية. وهو ميزه المجتمعات الحديثة المفتوحة والتي تختلف جوهريا عن المجتمعات التقليدية المغلقة التي لا يسمح للفرد بالانتقال إلى وضع اجتماعي آخر لوجود حواجز اجتماعية.

ومن أشهر التعاريف لهذا المصطلح هو تعريف **بتريم سوركن**، حيث يرى أن الحراك الاجتماعي هو انتقال الفرد أو الجماعة من طبقة أو مستوى اجتماعي اقتصادي معين إلى طبقة أو مستوى اجتماعي اقتصادي آخر، بحيث يرتبط بهذا الانتقال تغير في مستوى وظيفة ودخل الفرد، وقد يكون هذا الانتقال إلى الأعلى أو إلى الأسفل.

ويقاس الحراك الاجتماعي على مؤشرات موضوعية مثل: التعليم والمهنة والدخل، ومن أشهر الذين وضعوا مقياسا للحراك الاجتماعي، عالم الاجتماع الأمريكي **لويد وارنر**، ويتكون مقياسه من ست خصائص وهي الثروة، الدخل، المهنة، التعليم، نوع السكن، ومصدر الدخل.

فالحراك الاجتماعي في حقيقة الأمر يعبر عن ديناميكية المجتمع وتغيره واستجابته لكل التغيرات التي تحدث نتيجة تغير نوع العلاقات الاجتماعية، وتقريب الفوارق الطبقية، وهو ميزه المجتمعات الحديثة المفتوحة والتي تختلف جوهريا عن المجتمعات التقليدية المغلقة التي لا يسمح للفرد بالانتقال إلى وضع اجتماعي آخر لوجود حواجز اجتماعية.

2. الحركات الاجتماعية ومراحل تطورها التاريخي

في التاريخ، ربط عدد من الباحثين ظهور الحركات الاجتماعية بمجموعة من الأحداث التي عرفتها أوروبا، خاصة تلك الاحتجاجات العمالية ضد المكننة، وذلك مع بدايات الثورة الصناعية، وظهور مجتمع ليبرالي ما بين القرنين 18 و19، وقد اتسمت هذه الاحتجاجات العمالية بالعنف، إلا أن التطور الفكري والثقافي للمجتمعات الأوروبية، إضافة إلى توسع ظاهرة المدن، نتيجة بزوغ مجموعة من المدن الكبرى،

أدى إلى ظهور إطارات مدنية، تتبنى أشكالا نضالية أقلّ عنفاً وتركز على السلمية، للتعبير عن مطالب بعض الفئات الاجتماعية، مثل الجمعيات والنقابات

ومن بين الحركات الاجتماعية، نشير إلى تلك التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر في بريطانيا لإبطال العبودية، يقول يوجين بلاك: عام 1963 "أصبح التأثير السياسي الشعبي المتوسع ممكناً بفضل الجمعيات"، فالمنظمة السياسية البرلمانية الحديثة هي نتاج أواخر القرن الثامن عشر، ولا يمكن أن يكتب تاريخ الإصلاح من دونها، ولقد كانت الحركة الوثيقة هي حركة التجمع الأولى للطبقة العاملة في العالم، وأنشئت للإصلاح السياسي بين عامي 1838 – 1848، واعتبر ميثاق 1838 البيان الرسمي لها، وقد قاد **مارتن لوثر كينج** حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، وهي تعدّ من أشهر حركات القرن العشرين، وقد استطاعت إجراء كثير من التغييرات، من خلال إدخال أو تعديل بنود في الدستور، ومثل ذلك ما حققته الحركات النسوية في ميادين المشاركة السياسية، وفي مرحلة ما بين الحربين، ظهرت العديد من الحركات مثل حركات التحرر من الاستعمار، حركة حقوق المرأة، وحركة الحقوق المدنية، وحركة السلام، وحركة البيئة، وغالباً ما أُطلق عليها اسم الحركات الجديدة"

ارتبط تطور الحركة الاجتماعية الحديثة بالاقتصاد والتغيرات السياسية التي حدثت في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر والتي تضمنت تفعيل الدور السياسي والقيمة السوقية، فقد نشطت الحركة الجماعية الأولى لمناصرة "جون ويلكس" الشخصية السياسية المثيرة للجدل، حيث هاجم جون ويلكس رئيس تحرير نورث بريتن بشدة، كما انتقد شروط السلام التي قبلت بها الحكومة في معاهدة باريس 1763، ومنه اعتقل ويلكس بعد صدور أمر قضائي بتهمة التحريض، لكن في الأخير حكم رئيس القضاة لصالح ويلكس في نهاية المطاف، ونتيجة لهذا الحدث أصبح ويلكس رمزا لحركة السيادة الشعبية بين أوساط الطبقة المتوسطة، وأصبح ويلكس رئيس مجلس محلي في لندن عام 1769 ونشط لجماعة تدعى "مجتمع لأنصار وثيقة الحقوق" حيث عززت سياسات ويلكس بشدة.

وكانت هذه أول حركة متواصلة ومدعومة، حيث تضمنت اجتماعات عامة ومظاهرات، لكن حرصت هذه الحركة على عدم تجاوز الحدود وعدم التمرد وحاولت إصلاح أخطاء في الحكم من خلال المناشدة بسياقات قانونية موجودة وتصورات لتكون شكل محفز لتحقيق الترتيب التوافقي والدستوري برلمانيا.

ومن بين الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر في بريطانيا لإبطال العبودية، قال "بوجين بلاك" عام 1963 "أصبح التأثير السياسي الشعبي المتوسع ممكنا بفضل الجمعيات" فالمنظمة السياسية البرلمانية الحديثة هي نتاج أواخر القرن الثامن عشر، ولا يمكن أن يكتب تاريخ الإصلاح من دونها. ولقد كانت الحركة الوثيقة هي حركة التجمع الأولى للطبقة العاملة في العالم وأنشئت للإصلاح السياسي بين عام 1838 وعام 1848 واعتبر ميثاق 1838 البيان الرسمي لها.

وفي عام 1848 استخدم العالم الألماني "لورنزفون شتاين" مصطلح "الحركات الاجتماعية" في كتابه "الحركات الاشتراكية والشيوعية منذ الثورة الفرنسية." وقد قاد "مارتن لوثركنج" حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة والتي تعتبر من أشهر حركات القرن العشرين.

تعد الحركات العمالية والحركة الاشتراكية نماذج للحركات الاجتماعية والتي تهدف لإنشاء أحزاب ومؤسسات اجتماعية وديمقراطية، فقد استطاعت حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة مثلا إجراء الكثير من التغيرات من خلال إدخال أو تعديل بنود في الدستور ومثل ذلك ما حققته الحركات النسوية في ميادين المشاركة السياسية[12].

كما اعتبرت هذه الحركات في الدول الفقيرة وسيلة ضغط للاستمرار والإصلاح، على سبيل المثال أدت الثورة الروسية عام 1905 وعام 1917 إلى سقوط نظام القيصرية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. وفي الفترة ما بعد الحرب ظهرت العديد من الحركات مثل: حركات التحرر من الاستعمار، حركة حقوق

المرأة وحركة الحقوق المدنية وحركة السلام وحركة البيئة، وغالبا ما أطلق عليها اسم الحركات الجديدة.

وأدت هذه الحركات إلى ظهور الأحزاب والمؤسسات، ومنه إلى دخول حركات اجتماعية عالمية في أواخر التسعينات مثل الحركة المضادة للعولمة. ويمكننا أن ننظر إلى الحركات الاجتماعية الجديدة من زاوية التناقضات الداخلية التي تتميز بها الديمقراطية الليبرالية.

ففي الوقت الذي يظهر فيه الحماس للعمل السياسي التقليدي، فإن تعاظم الحركات الاجتماعية الجديدة وتعدد أهدافها وأدوارها إنما تدل على أن المواطنين في المجتمعات الحديثة ليسوا عازفين عن العمل السياسي، كما أن هذه الحركات تشير إلى تزايد الاقتناع لدى الناس أن العمل والمشاركة المباشرة قد يكونان أكثر جدوى ونفع من الاعتماد على رجال السياسة والنظم السياسية[13]، وعلى هذا الأساس فإن الحركات الاجتماعية تمثل إحياء للمبادئ والممارسات الديمقراطية في كثير من البلدان، وهي تمثل واحدة من المحاور الأساسية للثقافة المدنية والمجتمع المدني، وتنشط فيه مؤسسات اجتماعية حيوية بارزة مثل العائلة والجمعيات والمنظمات.

لذا فقد أصبحت الحركات الاجتماعية الحديثة في المجتمع الغربي ممكنة من خلال التعليم وزيادة تنقل اليد العاملة بسبب الصناعة وتحظر المجتمعات، حيث يعتقد أحيانا بأن حرية التعبير والتعليم والاستقلال الاقتصادي السائد في الثقافة الغربية من مسببات ظهور الحركات الاجتماعية المعاصرة، ومهما نقل فإن الحركات الاجتماعية لازالت مرتبطة بالأنظمة السياسية والديمقراطية، وأصبحت الحركات الاجتماعية على مر السنين تعبير عالمي للمعارضة

ولفهم الحركات الاجتماعية والاحتجاجية لابد من وقفة سوسيوتاريخية للجذور الأولى لانبعاث هذه الفعاليات وضمن هذا السياق يمكن تقسيم تاريخ الحركات الاجتماعية، ساهم علم الاجتماع في رصد أهم المحطات الرئيسة في نشأة و تطور الحركات الاجتماعية وما رافقها من مساهمات نظرية، و عموما تشير التحليلات

السوسيولوجية إلى أن هناك أربعة مراحل تاريخية تعزى إليها نشأة و تطور الحركات الاجتماعية هي:

المرحلة الأولى (ما قبل 1968):

ظهرت فيها اجتهادات منظري الحركات الجماهيرية، هذا من دون إغفال التراث المتصل بالمجتمع المدني، والصراع الطبقي العائد إلى كل من هيجل وماركس، فضلًا عن نتاجات منظري السلوكيات الجمعية المتأثرة ببارسونز، وتميزت هذه المرحلة بتراكم التراث المرتبط باجتهادات منظري على النفس الاجتماعي، والتي انطلقت مع استعمال المؤرخ والباحث الألماني "لورينز فون ستابيل" لمصطلح الحركة الاجتماعية عام 1842، باعتبارها تتشكل من مكونات الاحتجاج الرامية إلى البناء والتغيير، ليله منظرين آخرين ساهموا في وضع أسس جديدة لفهم الصراع الاجتماعي والطبقي مثل: هيجل، ماركس، غرامشي، نظرية السلوك الإجتماعي

المرحلة الثانية(ما بين 1968 – 1989):

وشهدت ظهورَ الحركات الاجتماعية الجديدة متمثلة بصعود الحركات الطلابية في أوروبا، وحركات السود في الولايات المتحدة الأميركية المطالبة بحقوقها، وغيرها من الحركات مثل الحركات النسائية والحقوقية والبيئية التي دفعت الباحثين إلى الاهتمام بزوايا جديدة ودوائر أوسع من الاهتمام، تميزت هذه المحطة بطغيان التفسيرات والتحليلات التي قام بها منظرو حركة الموارد البشرية وكذلك منظري الحركات الاجتماعية الجديدة.

وكانت حركة الشباب بأوروبا عام 1968 قد شكلت لمرحلة جديدة، طرحت فيها لأول مرة مطالب سياسية، لم يستطع أحد أن يصنفها ضمن المطالب اليسارية،

ففي ثورة ماي 1968 بفرنسا خرج الطلبة الفرنسيون في مطلع شهر ماي عام 1968 يحتجون بالحرم الجامعي الفرنسي، بدأ الأمر باحتلال ساحة جامعة السوربون في الثالث من ماي، ثم تطور الى حركة طلابية في عموم فرنسا ،وانخرط فيها النقابات و رجال السياسة و الفكر من أجل إعادة النظر في منظومة التربية و التعليم بشكل بنيوي، وإقرار العدالة الاجتماعية، وإنصاف المرأة، ومواجهة جمود الذهنيات، ومن أجل إعادة النظر في التصورات المرسومة حول الفكر والمجتمع والعالم.

أين ساهمت حركة ماي 1968 الطلابية في إحداث القطيعة مع الأصولية الإيديولوجية التي كان يعبر عنها انذك الحزب الشيوعي الفرنسي، وتجاوزت الأطروحات التقليدية التي كانت تعتبر الطبقة العاملة هي وحدها ممثل الطليعة النضالية في كل ثورة مجتمعية، واستبدلت هذا الشعار بالرهان على فئة الشباب، والطلاب، والمثقفين، وبذلك ساهمت في نقل التحليل الجزئي من النظرية الكمية التي تراهن على طبقة العمال الواسعة كميا الى النوع ممثلا في الطلبة و الشباب والمثقفين، وبعد ذلك، انتقلت هذه الظاهرة إلى العالم الثالث، وأميركا اللاتينية بصفة خاصة، وأخيراً انتشرت هذه الحركات، ورسخت جذورها على نحو ملحوظ في آسيا، واللافت للانتباه أن الحركات الاجتماعية الجديدة في طبعتها الآسيوية واللاتينية ولدت وتحركت في أطر وسياقات جديدة، في خضم حركة مطلبيه اقتصادية أو مهنية، تخص بعض الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في تحقيق هذه المطالب.

المرحلة الثالثة 1989- 2007

تمتد من عام 1989 إلى 2007، وقد عرفت هذه المرحلة تطويراً للمقاربات النظرية بهدف فهم التحولات التي تعرضها دينامية الحركات الاجتماعية، وارتباطًا بعولمة الحياة الاجتماعية التي أكسبت الحركات الاجتماعية أبعاداً جديدة، بظهور أنماط وأساليب وأنواع جديدة، منها تلك المناهضة للعولمة والليبرالية الجديدة، هذه الحركات الأوروبية والعالم الثالث سعت لتحقيق مطالبها بعيداً من أطر الأحزاب السياسية والنقابات، في العديد من هذه البلدان

فتميزت بالإسهام النوعي الذي أضافته الحركات المناهضة للعولمة، وأدب المنتديات الاجتماعية المنظرة لتطور الحركة، وبالإضافة الى أنها تشكل المحطة المفصلية والقوية في تاريخ الصراع الاجتماعي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تميزت أساليب الحركات الاجتماعية بارتقاء سريع من الاحتجاج وفق برامج انتقلت من الإصلاح إلى الثورة المستمرة.

المرحلة الرابعة: 2007 إلى ما بعدها.

وتعتبر كمحطة مفصلية في إعادة خلخة العديد من النظريات وإضافة نوعية في البحث، من حيث إعادة تناول مفهوم الجماهير المجرمة، وسيكولوجية الجماهير، وإعادة قراءة النظريات الماركسية على ضوء قدرات الجماهير على التحرك وحسم السلطة دون حزب ثوري، وطبيعة الأزمة الرأسمالية في علاقتها مع القدرة على التحول و الاستمرارية. كما سادت رياح التغيير لما يسمى "الربيع العربي" والهبة الجماهيرية التي حركت الملأ الراكد في المجتمعات العربية، كلها مقدمات لتطور نوعي في مفهوم "الحركات الاجتماعية" وقدراتها على الإرتقاء من وضع إصلاحي ذو طبيعة اقتراحيه مطلبيه إلى طبيعة ثورية جذرية.

وعلى ضوء مراحل تطور الحركات الاجتماعية اهتم بيار بورديو بتناول أنماط السيطرة الاجتماعية بواسطة تحليل مادي للنتاج الثقافي وذلك في إطار إبراز آليات إعادة الإنتاج المتعلقة بالبنيات الاجتماعية، وهو يركز في تحليله للحركات الاجتماعية إلى ما بلوره من مفاهيم وأطروحات بخصوص الحقل، والرأسمال، والعنف والمثقف الجمعي، فأدوات التحليل التي اعتمدها بيار بورديو تفيد في فهم ديناميات الحركات الاجتماعية، خصوصا عندما يتم تمثلها كحقول صراعية في نزاع وتنافس مستمر مع مؤسسات الهيمنة والاحتواء[14]

أما ألان تورين والتي تعتبر الحركات الاجتماعية من بين أهم المباحث الأساسية التي اشتغل عليها ألان توربن، حيث تتميز الحركات الاجتماعية الجديدة عند

تورين بقدر معين من التنظيم والاستمرارية اللذين يؤديان إلى الفعالية في إعادة إنتاج تاريخ الأنساق الاجتماعية ويؤسس ألان تورين الحركة الاجتماعية على ثلاثة مبادئ أساسية هي[15]:

- **مبدأ الهوية:** ويقصد به ضرورة تحديد الهوية الذاتية التي يمكن أن تكون متعددة ومركبة (مجموعة، طبقة، شريحة اجتماعية، ...) وبمقابلها أيضا يجب تحديد هوية الخصم.
- **مبدأ التعارض:** يفترض مبدأ التعارض في الحركة الاجتماعية تحديد الخصم، أي يجب أن يكون الخصم الذي تقوم عليه الحركة واضحا وموضوعيا، مثال: الحركة العمالية ضد تنظيم العمل من أجل الاستقلال العمالي.
- **مبدأ الكلية:** ويقصد ألان تورين هنا بأن الحركة الاجتماعية مكونة من وعي جمعي وبصيغة جمعية وشمولية لا أقلية وفردية من اجل النجاح في التأثير على الرأي العام من أجل الحصول على الحقوق والمطالب,

ومنه فالحركات الاجتماعية التقليدية تتكون من ثلاث عناصر حسب "ألان تورين[16]:"

الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة.

- المنافسة والصراع.
- الرؤية المشتركة في تقاسمها الحركة مع منافسيها.

والواقع أن آلان تورين يستند في الحركات الاجتماعية إلى موقفه النقدي من فكر ما بعد الحداثة باعتباره فكرا هداما للنموذج العقلاني، مؤكدا أن هذه الحركات هي فعل خاص يؤشر على سلوك جمعي للفاعلين من جماعة معينة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية فالصراع حاضر بقوة في مستوى هذه الحركات، ويميز تورين في تصنيفه لهذه الحركات بين الجانب النوعي المتصل بالأشكال والصيغ، والجانب التنظيمي المفتوح على شروط الإنتاج والتكوين[17]

وأن العمل السوسيولوجي حسب رأي آلان تورين لا يفترض ممارسة ذات بعد واحد، فثمة عوامل أخرى أكثر أهمية يتوجب الانتباه إليها في تفسير الفعل الاجتماعي.

فقد عمل آلان تورين على تأسيس نظريته حول الحركات الاجتماعية وتحديدا حول الجديد منها في منجزه "الوعي العمالي والذي يعتبر فيه العمال فاعلين نازحين بامتياز.

يمكننا القول أن ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية عابرة لمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، لكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفت الانتباه إلى ثغر ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي يؤدي إلى تحسين أدائه وأحيانا تجديد نخبته، أما الثانية فإنها تكرس أو تعمق أزماتها لأنها عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين السياسية، وقد يستجيب لجانب من المطالب السياسية والاجتماعية عن طريق تغيرات في بنية العلاقات بين النظام والمحتجين، غير أنه يلبي جانبا ويرفض جوانب كثيرة بصورة لا تجعله قادرا على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي.

وهنا يتبين لنا دور وأهمية الحركات الاجتماعية في عملية التغير الاجتماعي وتحقيق المطالب، وعلى اختلاف أنواعها ومسببات حدوثها وانتشارها ونجاحها وفشلها، فإنها ظلت فاعلا رئيسيا في المشهد السياسي والاجتماعي لعدة قرون، ولقد ظلت بذلك رغبة الإنسان في ممارسة الاحتجاج ضد اللامساواة والطبقية والعبودية والحرب وغيرها من مظاهر الظلم الاجتماعي دافعا للاستمرار رغبته في استعمال وسائل تتيح له استرداد حقوقه ومواجهة خصومه ولو باستعمال العنف، ويمكن القول أن الحركات الاجتماعية بشكل عام تمر بثلاث مراحل:

- تبلور فكر جديد واتساع دوائر انتشاره
- حشد التأييد الاجتماعي له
- تغيير الواقع أو الإسهام في تغييره

ويغلب على كل مرحلة نمط خاص من النشاطات والبرامج التي من المفترض أن تسهم في تحقيق أهداف الحركة الاجتماعية، ويجدر الإشارة هنا إلى أن الحركات الدينية نوع من أنواع الحركات الاجتماعية وان كانت تتميز عن غيرها بكونها تمتلك مطلقات ومراجع كونية كما هو الحال مثلا في الحركات الإسلامية فلديها مطلقات عقيدية وإيمانية تجعل المنتمين لها مستعدين للموت في سبيلها كما أن لديها مرجعية متجاوزة للواقع المادي وتفسيراته الوضعية، كما ان رسالتها تسمو فوق الفوارق بين التجمعات الطبقية والاثنيات العرقية واللون والجنس لذلك نجد ان خطاب هذه الحركات يتجه إلى الناس أجمعين دون تمييز وتتسم أهدافها بالشمولية والكلية مثل هدف تغيير الحياة وتجنيد الأخلاق وإصلاح المجتمع والقضاء على الفساد وإقامة حكم الله في أرضه

3. أنواع وأشكال الحركات الاجتماعية:

ظهرت الحركات الاجتماعية على مدى العقود الماضية، بأشكال وأنواع مختلفة ومتباينة من الاهتمامات والأهداف والطرق والأساليب التي تستخدمها، وقد برزت حركات كثيرة، منها حركات تدعو إلى حماية البيئة، والقضاء على الألغام، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، ومكافحة الفقر، والأصولية و الإصلاح الديني، ومعارضة عقوبة الإعدام، وتعزيز حقوق الحيوان، والتشريع، ومعارضة الإجهاض، و حماية الأقليات، ومحاربة التمييز القائم على الميول الجنسية، وغير ذلك

نجد في علم الاجتماع البعض ميز بين نوعين من الحركات الاجتماعية الحركات التي تسعى إلى تغيير القواعد والأحكام المعمول بها، والحركات التي تهدف إلى تغيير القيم وتجديد الأخلاق.

وهنا يلاحظ كل من "**ريمون بودن**" و"**بوريكو**" ويتحفظان على هذا التمييز، فالمواجهة بين مفهوم نفعي وآخر مثالي للحركة الاجتماعية–في رأيهما– هي مواجهة خادعة، إذ أن المشاركون في حركة اجتماعية واحدة قد تحركهم دوافع مثالية

وأخرى نفعية في نفس الوقت، بالإضافة إلى أن الحركات الموجهة نحو القيم لا تشكل كلاً متجانسا.

ويطرح الفكر الماركسي في عمومه خمسة أنواع من الحركات الاجتماعية وهي: العمالية، الطلابية، الفلاحية، والنسائية، والثقافية، ويستند هذا التمييز إلى أن الفئات الاجتماعية الداخلة فيه هي التي تشكل القوى الرئيسة المكونة لأغلبية الشعوب والمجتمعات المعاصرة، وهي في الوقت ذاته، القوى الرئيسة للإنتاج ،كما أنها أكثر القوى الاجتماعية تخلفا فيما يتعلق بظروف عملها وأحوال معيشتها.

كما أنه من الطبيعي، عند السعي للوقوف على تصنيف مميز للتحرك الاجتماعي الجماعي، أن نجد من الأهمية أيضا، التعرف على أن الحركات الاجتماعية تتداخل وتتماشى من وقت لآخر، لأسباب إستراتيجية، وفي المقابل يمكن للحركات الاجتماعية أن تشكل علاقات أكثر مأسسة، تتداخل فيها الوظائف، وتتلاشى فيها الحدود الفاصلة. وبعض الحركات الاجتماعية أيضا يمكن أن تتمثل في تحالفات و شبكات، ويمكن أن تشكل أنواعا أخرى من التحالف، ويمكن أن تتألف في الحقيقة من منظمات مجتمعية محلية و منظمات غير حكومية

وفي الأخير يمكن القول أنه يوجد عدة تصنيفات للحركات الاجتماعية فالبعض يصنفها على أساس جغرافي والأخر على أساس عرقي أو على أساس النشاط والأهداف

أ. معيار النشاط

تميزت الحركات الاجتماعية على مدى عقود من الزمن بتنوع ثري على مستوى الاهتمامات والأهداف حيث احتوت ضمن مجالات على:

- مجالات البيئة وحماية البيئة
- القضاء على الألغام
- مجالات اجتماعية

- المجالات الحقوقية وتعزيز حقوق المرأة
- مكافحة الفقر والبطالة
- المجالات الدينية وحركات الإصلاح الديني
- الحركات الأصولية
- معارضة عقوبة الإعدام
- تعزيز حقوق الحيوان
- حماية الأقليات

ب. معيار الأهداف

حيث يرى علماء الاجتماع الذين لهم تصنيف أخر قائم على معايير أخرى قائمة على أهداف الحركة الاجتماعية، فيميزون بين نوعين هما

- الحركات التي تسعى إلى تغيير القواعد والأحكام المعمول بها
- الحركات التي تهدف إلى تغيير القيم وتجديد الأخلاق

يتحفظ كل من ريمون بودون وفرونسوا بوريكو على هذا التمييز، فالمواجهة بين مفهوم نفعي وآخر مثالي للحركة الاجتماعية هي مواجهة خادعة، اذ المشاركون في حركة اجتماعية واحدة قد تحركهم دوافع مثالية وأخرى نفعية في آن واحد، وفضلا عن ذلك فان الحركات الاجتماعية الموجهة نحو القيم لا تشكل كلا متجانسا

ج. المعيار الماركسي

أما الفكر الماركسي فنجده في عمومه يميز بين خمسة أنواع من الحركات الاجتماعية (وهي: العمالية، الطلابية، الفلاحية، النسائية، الثقافية) ويستند هذا التقسيم الى الفئات الاجتماعية الداخلة فيه هي التي تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية الشعوب والمجتمعات المعاصرة، وهي في الوقت ذاته القوى الرئيسية للإنتاج

4. إدارة االحركات الإجتماعية:

يرى **تشارلز تيلي** أن إدارة الحركات الاجتماعية تتطلب إتاحة المجال للتنوع الواسع وضبط التركيبة الداخلية. فالحركات الاجتماعية يمكن أن تنفع أو تساعد على خلق مناخ يتيح المجال لتآلف أو تركيب ثلاثة عناصر وظيفية هي:[18]

- **الحملة:** وهي عبارة عن مجهود عام منظم و مستدام يملي مطالب جماعية على سلطة مستهدفة.
- **ذخيرة الحركة الاجتماعية:** وهي عبارة عن توظيف لتوليفات ممكنة من بين أشكال العمل السياسي متمثلة في خلق جمعيات، وتحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة، مواكب مهيبة، اعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات في الإعلام العام، ومطويات أو كراسات سياسية.
- **عروض الوقفة:** تمثيل المشاركين لجملة من الصفات العامة الموحدة، المتمثلة في الجدارة، الوحدة، الزخم العددي، االلتزام اتجاه أنفسهم أو اتجاه قاعدتهم الشعبية.

5. النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية:

تأثرت أهم المدارس التي رافقت التنظير للحركة الاجتماعية بشكل أو بآخر بالسجلات التي رافقت التجربة الماركسية من نقد في البناء النظري والمرجعية، ولذلك نلاحظ أن الحركة الاجتماعية قد اغتنت مكتبتها النظرية مع التناقضات التي افرزها النظام الرأسمالي وإيديولوجيات المقاومة التي نشأت عنه ويمكن اعتبار المدارس التالية من أهم المرجعيات التي حاولت فهم طبيعة الحركة الاجتماعية وميكانيزمات حركيتها:

أ. مدرسة شيكاغو:

أسسها Park و Blumer انتعشت في مرحلة الثلاثينيات، تعتبر من الكلاسيكيات المؤسسة لعلم الاجتماع الحضري، حققت أول دراسة أمبيريقية تحت عنوان (الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا ل(توماس زنانيكي) عام 1917 'ثم بدأت

في إصدار المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع عام 1895' ثم إنشاء الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع عام 1905 كما تم إنشاء أول وأكبر قسم لعلم الاجتماع في العالم ، عالجت نماذج التنظيم الاجتماعي والمساهمة في تطوير أول نظرية عن علم النفس الاجتماعي الخالص مثل نظرية (ميد) عن البحث الامبيريقي في مجالات مختلفة كالأجناس، والمناطق المغلقة، والانتحار[19]

ب. الوظيفية أو كما سماها دافيد ماتزا مدرسة شيكاغو الجديدة :

أسسها تالكوت بارسونز في الأربعينيات، كما سيتم تطوير المدرسة مع كتابات وأبحاث جوفمان وإنسيام ستراوس ودافيد جولد، باعتبارهم مجموعة من الدارسين أسهموا في إحياء الاهتمام بالتفاعلية الرمزية والبحوث الكمية في الستينيات، تقتبس النظرية الوظيفية منطلقاتها من التراث الفكري اليوناني المنطوي على رؤية الأحداث الاجتماعية بأنها مكونة من أجزاء مترابطة مفصلياً ووظيفياً بحيث يكون كل جزء مكملاً للآخر بنائياً وحركياً ووظيفيا، يعجز أي جزء الاستغناء عن وجود الأجزاء الأخرى عند قيامه بحركته و وظيفته، وهو ما ينطبق على البناء الاجتماعي الحركي باعتباره نسق في أبسط معانيه العلائقية أو الارتباط أو التساند، وحينما تؤثر مجموعة وحدات وظيفية بعضها في بعض فإنه يمكن القول أنها تؤلف نسقاً يتسم بخصائص معينة[20]

ج. نموذج الفعل– الهوية:

وهي النظرية التي ترى أن الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعي، وهي تقوم ضد الأشكال المؤسسية القائمة والمعايير المعرفية المرتبطة بها، أي أنها تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي وتشكيل المعايير الاجتماعية، ويرى بعض المروجين لهذه النظرية، أن هناك إحلالا تدريجيا يتم فيه استبدال الشكل القديم للرأسمالية الصناعية بمجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم على البرمجة والمعلومات، الذي يتميز بأنماط مختلفة تماما من العلاقات والصراعات الطبقية، ففي المجتمع المبرمج يشكل التكنوقراط

الطبقة المهيمنة ،بينما ينتهي دور الطبقة العاملة كمناضل أساسي ضد الأوضاع القائمة وبالتالي يرون أن الصراع الطبقي، أساسا، ذو طبيعة اجتماعية ثقافية، وليس ذو طبيعة اجتماعية اقتصادية.

ينظر توماس كون إلى تقدم العلم عن طريق مفهوم الثورة العلمية، فالعلم يتقدم بالثورات، و يمكن أن نلخص الكيفية اللانهائية التي يصف بها تقدم العلوم كمتوالية:

- ما قبل العلم
- العلم السوي
- أزمة
- ثورة
- علم سوي جديد
- أزمة جديدة

يشتغل العلماء داخل البراديغم في ما يسمى بالعلم السوي، والمشتغلون بهذا العلم يقومون بصياغة نموذج علمي من أجل توضيح بعض السلوكيات المناسبة التي تم الكشف عنها عبر نتائج التجربة، ودمجه في وحدة متكاملة، ويواجه هؤلاء العلماء مجموعة من الصعوبات، ومن ثم نرى أن طبيعة البناء الحركي للحركة، تجعلها تعيش ديمومة دينامكيية اجتماعية، تحول دون ركودها أو تحقيقها لاستقرار اجتماعي ،باعتبارها حركة تروم إلى التغيير والتصدي ضد الهيمنة وتحصين الهوية، عبر الاحتجاج و التكتل على إيقاع دينامكية الفرد والجماعة في وثيرة التغيير[21].

د. نظرية السلوك الاجتماعي:

ظهرت هذه النظرية في الأربعينيات و الخمسينيات من القرن العشرين، وقد ربطت هذه النظرية مفهوم الحركات الاجتماعية بحدوث أنشطة مثل: الهبات الجماهيرية، المظاهرات، وأشكال من الهستيريا الجماعية، أي بردود أفعال– ليست بالضرورة منطقية تماما– في مواجهة ظروف غير طبيعية مثل التوتر الهيكلي بين

المؤسسات الاجتماعية الأساسية، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية، بهذا المعنى قد تصبح خطيرة مثل الحركات الفاشية في ألمانيا وايطاليا واليابان، كما تعتبر مقاربة "السلوك الاجتماعي" أن الحركات الاجتماعية انعكاس لمجتمع مريض ،حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية إلى حركات اجتماعية، بل تتضمن أشكال من المشاركة السياسية والاجتماعية، وكما هو واضح فان هذه المقاربة ترى ان الحركات الاجتماعية تنشأ في المجتمعات المريضة فقط، وهو أمر يحتاج إلى قد كبير من المراجعة خاصة إذا نزلنا به إلى الواقع وطبقنا عليه ما ذهب إليه هؤلاء حيث نجد أن أكثر الحركات الاجتماعية نشاطية موجودة في دول غربية.

وتأثرت إلى حد ما بمدرسة شيكاغو، نظرية صاحبت فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، وترى أن تشكل الحركة ينتج بالضرورة عن مجتمع مريض، يفرز ردود فعل جماهيرية سيكولوجية كالهستريا الجماهيرية والانفجارات والعنف (وترى أنها قد تصل في ذروتها إلى نماذج مريضة: مثل الحركات الفاشية في ألمانيا، وإيطاليا، واليابان) وفي ذلك تجني على توصيف الحركة التي تتأسس على مطالب اجتماعية أكثر مما هي عرقية أو ثقافية أو سياسية[22]

إن هذا الامتداد لعلم النفس الاجتماعي سيضع السلوك الجماعي موضع رد فعل منحرف عير منطقي "حيث لا تحتاج المجتمعات السوية إلى حركات اجتماعية"[23]

ه. نظرية تعبئة الموارد(البشرية و المادية):

نشأت هذه النظرية ابتداء من الستينات القرن العشرين، وترى هذه النظرية أن تشكل الحركات الاجتماعية وطرق عملها يستند لتوافر الموارد، خاصة الموارد الاقتصادية والسياسية والاتصالية المتاحة للمجموعة، والقدرة على استخدام واستعمال تلك الموارد، والحركات الاجتماعية حسب منظري هذه المقاربة عبارة عن استجابات

منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثا في المجتمع، وبالتالي لا ينظر إليها على أنها مظاهر لخلل اجتماعي، بل جزء من العملية السياسية .

تهتم هذه المقاربة بالتأثير المباشر للحركات –القابل للقياس– على القضايا السياسية، بينما لا تعير اهتماما كبيرا لإبعاد هذه الحركات على المستوى الفكري و مستوى رفع الوعي و بلورة الهوية.

وظهرت هذه النظرية في ظل تنامي نضالات النساء واحتجاجات السود والبيئيين في أمريكا وضع أسسها زالد Zald ومكارثي McCarthy وتقوم على ثلاثة ركائز:

- لا يمكن اعتبار الفاعل الاجتماعي موضوعا للسيكولوجيا، ذلك أنه يعمل عقلانيا
- لا تعد واقعية النظرية التقليدية مسألة ملائمة، ذلك أن التحولات الاقتصادية الاجتماعية متجاهلة عند ظهور الفعل الجماعي
- تعد التنظيمات، على عكس فرضيات نموذج مجتمع الجماهير، المفتاح الذي نفهم من خلاله عمليات التعبئة

أي أنها تربط تَشكل الحركة الاجتماعية بوجود موارد اقتصادية وسياسية للفاعلين، باعتبارها تعبير "عن استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثا في المجتمع " وليست خللا حاصلا فيه .تبتعد نظريات تعبئة الموارد عن الهبات الجماهيرية العفوية ، الذي تفتقد فيه الجماهير إلى الوعي و التنظيم ، وتهتم بالفعل التنظيمي الشبكي و تحصيل الموارد واستثمارها عقلانيا، مما يفسر ارتكاز نظريتها على دور الطبقة المتوسطة وضعف اهتماها بالفئات الفقيرة وبذلك تكون قد أهملت دور البنى السياسية – نقد –Peter singer على اعتبار " أن اختلاف السياق السياسي و الجغرافي يحدد طبيعة الحركة الاجتماعية " من حيث شكل تمظهرها ونوعيتها[24].

ز. نظرية "غوستاف لوبون:"

يشكل كتاب **غوستاف لوبون (1841-1931)** (سيكولوجيا الجماهير) الذي نشر عام 1895 أول دراسة سوسيولوجية للظواهر الاجتماعية، وقد جاء بعد انتشار ما كتبه بعض رجال القانون في أوربا. إنه لا يتصور الجماهير بالضرورة جانية (مجرمة)، بل بالأحرى يصفها في هذا المؤلف بغير المتجانسة، يشكلها أفراد عاديون، ليس لمستوى ثقافتهم أية أهمية، يهدف هذا إلى تباين أن لا دخل للذكاء، وبالتالي لتفكير الأفراد المكونين للجماهير، بصفتهما خاصيتين أساسيتين في العمليات الجماعية، لتبقى الأهمية للعواطف اللاواعية، يقول "غوستاف لوبون" في هذا المعنى:« يتوقف كل شيء على طبيعة الحافز، ولا يتوقف، كما هو الحال عند الفرد المنعزل، على العلاقات الموجودة بين الفعل الموحي وكمية التفكير التي يمكن بها مواجهة تحقيقه.

يعتبر "غوستاف لوبون" من أكبر مفكري القرن التاسع عشر الميلادي أرسطوقراطية في فكره، وهو ما ظهر جليا في مجمل أفكاره ونظرياته الإجتماعية، فكان من دعاة المحافظة على النظام الأرسطوقراطي القائم الذي طاله التغيير الاجتماعي، وتقوم نظريته عن السلوك الاجتماعي بأن الفقراء سوف يهرعون إلى الشوارع ليظهروا رغباتهم وتطلعاتهم الشخصية أمام الملأ، وطالما بقيت هوية الأفراد في السلوك الاجتماعي غير معروفة، كانت أفعالهم غريبة وشيطانية ووحشية أحيانا، لأن دوافع العقل الباطني هي التي تحكم الفرد المتحرك مع عواطف الجمهور، ولما كانت العواطف الفردية تنتشر بشكل عدواني بين الأفراد، أصبحت المؤثرات الخارجية من أهم عوامل السيطرة عل السلوك الجمعي وتوجيهه الوجهة التي يبتغيها قادة ذلك التجمع.

وقد تعرضت نظريته إلى نقد شديد من طرف أغلب مفكري علم الاجتماع لأنها تعاملت بشكل عنصري متميز مع الفقراء ووصمتهم بالرعاع، واتهمت كل أنواع السلوك الجمعي بالشر والغوغائية والشيطانية.

ح. النظريات النفسية:

تستند هذه النظريات في تحليلها لنشأة الحركات الاجتماعية الى رأيين متباينين يمكن ادراجهما ضمن قسمين من النظريات:

- **نظريات السخط الاجتماعي:**

وهي النظريات التي تعزي نشوء الحركات الاجتماعية إلى السخط والاستياء العام بين أفراد المجتمع، فالأفراد الذين يعيشون رخاء ونعيما ماديا لا ينتمون إلى الحركات الاجتماعية على الأغلب ،لأنهم ليسوا بحاجة إلى خدماتها السياسية أو الاجتماعية، أما المحرومون من الثروات الاجتماعية ،الذين يشعرون بأنهم ضحايا التمييز وانعدام العدالة الاجتماعية، فإنهم أكثر قابلية على تقبل دعوات "الحركات الاجتماعية" والانضمام إليها، ولكن تحليل هذه النظريات لا يكفي لتفسير نشوء هذه الحركات، لأن هناك الكثير من الشعوب التي تنوء تحت وطأة الفقر وعدم المساواة والفساد الإداري، إلا أنها لا تشكل حركات اجتماعية بسبب سخطها على الوضع الاجتماعي.

- **نظريات سوء التوافق وعدم الانسجام الشخصي:**

وهي النظريات التي ترى أن الحركات الاجتماعية ما هي إلا ملجأ لفشل الأفراد في تحقيق طموحاتهم .فالأفراد المنضوون تحت راية "الحركات الاجتماعية، هم من نمط أصحاب العقد النفسية الذين يفتقدون لمعنى وهدف شامل في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الأقليات وكل الذين يفتقدون إلى حظ في التوفيق الاجتماعي، إلا أن النقد الموجه إلى هذه النظرية، هو أنه من الصعب قياس شخصية الفرد على أساس العقد النفسية التي يحملها. وعموما يمكن القول أن النظريات النفسية التي جاء بها مفكرو القرن التاسع عشر الميلادي في أوربا، ركزت فقط على طبيعة الخصائص النفسية السيكولوجية الخاصة بتصرفات الحركات الاجتماعية و الأفراد المنضوين تحت لوائها، ولم تعط للدوافع الاجتماعية والحرمان الاقتصادي والتوجه الديني أية أهمية في تفسير نشوء هذه الحركات. بالإضافة إلى أن هذه

النظريات تفتقر إلى وضوح في الرؤية الاجتماعية لدور هذه الحركات في التفاعل الاجتماعي وطبيعة المشاكل التي يعاني منها المجتمع.

ط. نظريات الضغوط الاجتماعية:

تفسر هذه النظريات نشأة الحركات الاجتماعية على أساس شعور الأفراد والجماعات بالحرمات من الحقوق والثروة الاجتماعية، بمعنى ممارسة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على الأفراد والذي يولد إحساسا مشتركا يمهد لظهور الحركات الاجتماعية، لكن هذه النظريات لم تقدم شيئا جديدا حول نشوء الحركات الاجتماعية، فهي لم تفسر لنا أسباب عدم ظهور الحركات الاجتماعية في المجتمعات الديكتاتورية مثلا ،مع العلم أن الحكم الديكتاتوري يسلط ضغوطا اجتماعية عظيمة على الأفراد، بل أن أغلب المجتمعات الإنسانية فيها نوع من الحرمان الاجتماعي ولكننا لا نرى ظهور الحركات الاجتماعية التي تنادي بالتغيير، فالزنوج في جنوب إفريقيا، وفي أوربا، وفي أمريكا الشمالية، رضخوا تحت نير ظلم الرجل الأبيض لأكثر من مائة عام قبل أن تظهر حركاتهم الاجتماعية المطالبة فبالمساواة والأغلبية من جماهير العالم الثالث ترضخ تحت نير الظلم والاستعباد دون أن تكترث لسماع صوت القلة من الأحرار ،بل إن الحركات الاجتماعية الأوروبية الداعية إلى الإقرار بحقوق المرأة ظهرت بشكل فاجأ أغلب النساء في المجتمعات الأوروبية نفسها ،في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين.

ي. نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة:

نشأت هذه النظرية خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التي ظهرت في أوربا، ولتبرير شرعية وجودها وفرزها، وتعتبر محطة 1968 فرصة لإعادة النظر في العديد من المنطلقات الإيديولوجية مع **ألان تورين** في فرنسا ومع **البرتو ملوسي** بايطاليا وكلوز أوف بألمانيا و**كريسي بسويسرا** و**كلونديرمان** و**تارريشمن** و**فيرناندیز بوي** باسبانيا، وهي بمثابة التتويج التاريخي النظري لمفهوم الحركة الاجتماعية في اعتبار وجودها

انعكاس طبيعي لتناقضات المجتمعات الحديثة وصراع الطبقات المتمثلة في الرأسمالية المتوحشة أو البيروقراطية الناشئة عن الهيمنة الطبقية، تناقض الفرد والدولة كما ترى في فرزها الحديث انتقالا من الحراك الاجتماعي على أسس طبقية إلى الانتقال التاريخي لتحرير الإنسان في كونيته، حيث تفضي مراجعاته للماركسية التقليدية إلى تقديم إجابات لمجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم على "البرمجة"، والذي يتميز بأنماط مختلفة تماما من العلاقات والصراعات الطبقية. ففي المجتمع "المبرمج" يشكل التكنوقراط الطبقة المهيمنة، بينما ينتهي دور الطبقة العاملة كفاعل أساسي في تغيير الأوضاع القائمة، وبالتالي يرون أن الصراع الطبقي أساسا هو ذو طبيعة اجتماعية–ثقافية[25].

ترتبط هذه النظرية بأعمال **آلان توران** الذي دافع عن الحركة الاجتماعية على أساس موقفه النقدي الرافض لفكر ما بعد الحداثة الذي أعلن انتهاءها لصالح النسبية وتفضيلا لمفهوم الجماعات المدنية المتنازعة في المجال العام التي تدير نزاعاتها عبر آلية التفاوض وليس الحركات الواسعة الإيديولوجية، فقد انصب فكر" تورين" على نقد فكر ما بعد الحداثة باعتباره فكرا هداما للنموذج العقلاني الذي وصلت إليه المجتمعات الحديثة

فيرجع الفضل لألان توران في إنتاج هذا المصطلح وانتشار لفظة حركات اجتماعية جديدة، كما ترتبط هذه النظرية أيضا بأعمال **ألبرتو ملوسي**، فحسب هذين المفكرين، يرتبط بروز حركات اجتماعية جديدة بتغيرات عميقة يمكن ملاحظتها في المجتمع، فإذا كانت الحركات الاجتماعية التقليدية تراقب الموارد المنتجة في المجتمعات الصناعية، فإن الحركات الاجتماعية الجديدة في المجتمعات المتقدمة أو البعد صناعية تراقب دائرة الخدمات والاستهلاك والروابط الاجتماعية، وتبعا لهذه التغيرات التي تحدث في البنية الاجتماعية.

وتنظر تفسيرات هذه النظرية إلى الحركات الاجتماعية باعتبارها انعكاس للتناقضات الكامنة في المجتمع الحديث نتيجة للبيروقراطية المفرطة، وكحل لها، كما يرى أصحاب هذه النظرية، أن الحركات الاجتماعية الجديدة– اختلافا مع الحركات

الاجتماعية القديمة –ناتجة عن بروز تناقضات اجتماعية جديدة متجسدة في التناقض بين الفرد والدولة، وهو ما يجعل هذه المقاربة تنتقل من المصالح الطبقية إلى المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية.

ويقال أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية عن طريق اهتمامها بالإيديولوجيات القائمة كما تميل إلى البروز من صفوف الطبقة المتوسطة بدلا من الطبقة العاملة.

"الحركات الاجتماعية الجديدة" التي لم تظهر، لم تعد تناضل من أجل استرجاع الهيكل المادي للإنتاج، كما قد تفعله الحركة القديمة، ونعني بها الحركة العالمية، بل تناضل من أجل إعادة امتلاك الزمن والفضاء والروابط ضمن الوجود اليومي الفردي. تتسبب الأفعال الضرورية، من أجل مراقبة النزاعات الهيكلية، التي لابد منها، من أجل توازن المجتمع، في تناقضات مع عناصر أخرى من النظام عندما تصبح التغيرات الناجمة معاكسة لها

إذا اعتبرت الحركات الاجتماعية تعبيرا عن نزاع طبقي في مجتمع سياسي ملموس أو في تنظيم اجتماعي، إلا أن الكاتبين لا يلجآن من أجل هذا الى تصور حتمي. يعرض "آلان توران" إطارا مفهوماتيا لتحليل الحركات الاجتماعية، ويعارض بالضبط الماركسية التي تضم تصورا للحركات الاجتماعية بصفتها مظهرا للتناقضات الموضوعية لنظام هيمنة، ويعرفها بالأحرى ،على أنها سلوكات تصادمية اجتماعيا موجهة ثقافيا.

6. المكون الديني في الحركات الاجتماعية:

يؤكد بعض علماء الاجتماع –من ذوي النزعة النقدية– على أن المكون الديني حاضر في جميع الحركات الاجتماعية وليس في الديني منها فحسب، فحتى أولئك الذين يتصرفون على أنهم مجموعات ضغط في خدمة مصالح ضيقة جدا، نجدهم يستدعون قيما مقدسة، وفي رأي ر. بودون وف. بوريكو أن هذا هو ما توحي به الحركة العمالية في الديمقراطية التعددية للغرب الصناعي؛ حيث تقوم النقابات

بالطريقة الأكثر واقعية بالدفاع عن مصالح فئوية ساعية إلى المحافظة –في الوقت نفسه– على الصلة بين إستراتيجية النقابة المهنية هذه، وبين تراث من المساواة والأخوة الشاملة. ولعل هذا هو ما يفسر لنا لماذا اتسم – تاريخيا– عدد مهم من الحركات الاجتماعية بالطوباوية – المثالية، والأمثلة على ذلك كثيرة منها: الحركة الاشتراكية، والحركات الوطنية[26].

من المهم أن نؤكد إذن على أن مفهوم الحركة الاجتماعية لا يزال ينبض بالحياة، بالرغم من التراجع الذي أصابه بفعل صعود موجة المد الأخيرة لمفهوم المجتمع المدني الوطني والعالمي، ومن الشواهد على ما نقول أن عددا من الجماعات والتنظيمات التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية بهدف مناهضة العولمة ومناطحة "النيولبيرالية" أصرت على تسمية نفسها باسم الحركات الاجتماعية، وتصدر بياناتها تحت هذا الاسم، ومنها مثلا: "نداء الحركات الاجتماعية بورتو أليجري 2003 ومومباي 2004، ضد الليبرالية الجديدة والحرب، ومن أجل السلام والعدالة الاجتماعية.

والخلاصة هي أن الحركة الاجتماعية تتشكل حول مبادئ و"مصالح معينة" بهدف الدفاع عنها، أو للسعي من أجل تحقيقها، وتشمل كلمة "المصالح" –هنا– الجوانب المادية الملموسة، والجوانب الأخلاقية والمعنوية والقيمية.

7. سياقات تطور وتنامي الحركات الاجتماعية:

السياق التاريخي العام (الاجتماعي والسياسي) الذي تنشأ فيه الحركات الاجتماعية عادة هو سياق "الأزمة"، ومن أهم عناصر هذه الأزمة التي شكلت المناخ العام لظهور تلك الحركات العوامل الآتية:

أ. أزمة الديمقراطية:

تنشأ الحركات الاجتماعية في مواجهة الدولة نتيجة تعثر الدولة في أداء دورها وتدخل الدولة المتزايد للسيطرة على السوق وتدعيم قوتها وتوسعها على

حساب المجتمع المدني، وهو ما يتزامن عادة مع تآكل دور الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبي، وعندما تندمج الأحزاب السياسية مع النظام وتدور في فلك الحكومة رغبة ورهبة، وتأخذ شكل الأجهزة الملحقة بالدولة، ومن ثم تفشل الأحزاب في أداء وظيفتها الطبيعية في الرقابة وتقديم سياسات بديلة، وحتى أوقات الانتخابات نجدها تتوخى الابتعاد عن القضايا الملحة والخلافية، ولا تركز عليها في برامجها وحملاتها الانتخابية.

ويمكن القول بشيء من الثقة أن دور الأحزاب أصبح أكثر ميلا إلى إضفاء الشرعية على الدولة، وفي أكثر من مناسبة بدت الهوية الأيديولوجية لهذه الأحزاب باهتة؛ إذ طغت براجماتيتها على أيديولوجيتها، وتمثلت هذه البراجماتية في التزام الأحزاب المحافظة على الاستقرار المؤسسي. وليس أدل على ذلك من الانخفاض الملحوظ في المشاركة بالانتخابات العامة في الدول الغربية عموما وفقدان الثقة بالسياسيين خصوصا.

وتنشط الحركات الاجتماعية في ظل هذا العجز لتقوم بمهمة تمثيل المصالح وتقديم خطط بديلة والدفع باتجاه التغيير من خارج النظام، ولتمثل قوة ضاغطة تفرض على الدولة تعديل سياساتها وتطوير أدائها.

وهي تضم قطاعات واسعة من المواطنين –خاصة أولئك البعيدين عن مراكز القوة– للدفاع عن حقوقهم المدنية من الناحية الفعلية. ومع اتساع ظاهرة اللامنتمين الذين لا يشاركون عادة في التصويت وقد ينضمون للحركات تطلعا لتحقق تغيير، وأيضا ذوي الأصوات المستقلة، وقد يكون الضغط سلميا، كما قد يؤدي لظهور أعمال تمرد.

ب. الدولة والسوق والمجتمع المدني

إن ما سبق يدل دلالة على اختلال التوازن –النظري والعملي– بين ثلاثية "الدولة، والسوق، والمجتمع المدني"؛ فالدولة تضع نفسها نظريا فوق القوى الاجتماعية المتصارعة، ولكنها في الواقع تفرض نفسها على كافة جوانب الحياة

الاجتماعية من خلال الأوامر التكنوقراطية، واستيعاب المطالب الشعبية في الحدود الإدماجية، ولكن ما أن تبدأ هذه التركيبة في مواجهة مشاكل الركود والضغوط الاجتماعية الكثيفة فإنه سرعان ما يتآكل النموذج الإدماجي ويحتدم الصراع من جديد.

ج. الآثار السلبية للتحول الرأسمالي:

إن حالة الاحتقان الاقتصادي الذي أخذ مظاهر متعددة: مثل ضعف معدلات النمو، وعدم استقرار العملة، والأزمات المالية الحادة، وتصدع دولة الرفاهة بصفة عامة، بل والانقلاب عليها بشكل واضح وتقليل فرص العمل، وزيادة حدة البطالة، كل ذلك أدى لنمو وازدهار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية.

وفي غمار تلك العمليات، حدثت هوة واسعة بين المجال السياسي والمجال الاجتماعي، مع غلبة الطابع السياسي على الاجتماعي "كأن الحياة الاجتماعية لم تَعُد سوى إطار للمنظومة السياسية" (على حد تعبير آلان تورين)؛ لذا تسعى هذه الحركات لكي تحقق مزجا بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وتؤدي أفكارها إلى توسيع النشاط السياسي ليشمل جوانب أخرى غير الصراع على السلطة، ومن ثَم فهي تقدم بديلا جديدا في كيفية ممارسة السياسة، مما جعل بعض المفكرين يطلق عليها اسم "الهيمنة الصاعدة". وتسهم فعاليات الحركات الاجتماعية في بناء مفهوم الهيمنة بهذا المعنى، وفي إعادة تشكيله أيضا؛ ذلك لأن تلك الفاعليات تعني في جوهرها إعادة تعريف علاقات القوة كعمليات غير مؤسسية، والاتجاه نحو الانفتاح والمشاركة في صنع السياسات في مواجهة النموذج التقليدي بتراتبيته المحكمة، وقيادته الحازمة، وتسعى إلى توسيع المجال أمام المبادرات الشعبية عن طريق بناء هياكل محلية (منظمات – اتحادات – عيادات صحية)، وتنظيم المظاهرات، والإضرابات، والمقاطعة، والاحتجاج.

وهذه الحركات الاجتماعية الجديدة تتميز بأنها لا تسعى لامتلاك مؤسسات السلطة، ولا تزاحم الأحزاب السياسية في مجال نشاطها، فقط هي تأمل في ترسيخ

نمط فعال من المشاركة الاجتماعية، على المستويات المحلية والقومية في بلدانها، وعلى المستوى العالمي بالنسبة للحركات التي تنزع نحو هذا الاتجاه، وذلك بغرض التأثير على سلطات صنع القرار وتحقيق مكاسب جماهيرية على مستوى أو أكثر من تلك المستويات.

فهذه الحركات تمثل مرحلة جديدة من مراحل الصراع من أجل الديمقراطية، من خلال الإسهام في إعادة تعريف مفاهيم أساسية مثل الديمقراطية والقوة وأدوات الهيمنة، فهذه الحركات لا تريد منافسة السلطة الرسمية، ولا تعتمد على المنظمات الجماهيرية المعتادة (كالنقابات مثلا) لتوصيل مطالبها إلى السلطة، وتقع في موضع وسط بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات الجماهيرية التقليدية، ومع ذلك تنشغل دوما بقضايا عامة تصب في نهاية المطاف في صالح الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

والواقع أن هذه الحركات تمارس الديمقراطية بمعناها شبه المباشر عن طريق أصغر الوحدات الاجتماعية الممكنة (مثل: الأسرة – المدرسة – الحي... إلخ)، وبالتالي فهي تعمق الممارسة الديمقراطية وتجذرها كممارسة على المستوى الشعبي، ربما أكثر مما تفعله المؤسسات التقليدية (الأحزاب – النقابات)؛ أي أنها تمارس السياسة على المستوى الشعبي –القاعدي.

وهذه الحركات تساعد بذلك على تنمية الوعي الجماهيري، وتترجمه على مستويات تنظيمية دنيا، وهذا النمط من الممارسة الديمقراطية هو الأكثر فعالية على المدى الطويل في تحدي الهياكل المسيطرة، وفي مواجهة الهيمنة القائمة، وبناء هيمنة بديلة على المدى الطويل نسبيا.

وهي تدعو إلى الحل غير العنيف لمختلف الصراعات، ولا شك أن انتشار الرؤية السلمية –من وجهة نظر هذه الحركات– يمكن أن يؤثر على الطريقة التي يتم بها حل قضايا عالمية كبرى مثل مشكلة سباق التسلح، وانتشار الأسلحة النووية.. هذا إلى جانب أن الدعوة إلى الحل السلمي للصراعات يسلب الترتيبات –السياسية

والاجتماعية– سطوتها؛ لأن هذه الترتيبات تستمد شرعيتها من قدرتها على التدخل بالقوة لحل الصراعات.

8. المعالم السياسات الجديدة للحركات الاجتماعية:

من المعالم السياسية الجديدة للحركات الاجتماعية نذكر ما يلي:

أ. بناء تحالفات جديدة لا طبقية وعابرة للأيديولوجيا

ثمة الحركات الاجتماعية الجديدة تحالفا عريضا يتشكل –وطنيا ودوليا– ضد الليبرالية الجديدة المتوحشة، يشمل الحركات الاجتماعية القديمة، والجديدة، ونشطاء المجتمع المدني، وأحزاب الخضر، والأحزاب الاشتراكية، والحركات السلمية، والإنسانية، وجماعات تحرير المرأة، والراديكالية الدينية المنحازة للفقراء والمستضعفين، ولاهوت التحرير والحركات المناهضة للعنصرية، كذلك فإن من أهم سمات هذا التحالف هو أنه لا يقوم على أساس طبقي مغلق مثلما كان حال الحركات الراديكالية والتنظيمات النقابية العمالية التي استلهمت الأفكار الماركسية في المراحل السابقة، كما أنه تحالف عابر للأيديولوجيات.

وقد أدى هذا الانفتاح إلى تنوع في الإستراتيجيات التي تتبناها، فمنها إستراتيجية المقاومة العنيفة، وإستراتيجية مقاطعة بضائع الشركات المتعددة الجنسية، وإستراتيجية المنتديات البديلة، والحملات والمظاهرات المتزامنة. وتنهمك بعض الحركات في صياغة رؤى بديلة يتم التركيز فيه على تحرير الموارد من الاقتصاد العسكري، وتوجيهها إلى الخدمات الاجتماعية، والاكتفاء بمجرد الدفاع الوطني فيما يخص عمليا التسلح، مع بذل قصارى الجهد لإيجاد نشاطات كثيفة العمالة بدلا من أن تكون كثيفة رأس المال لدعم الفئات الأضعف ومكافحة البطالة في الغرب وفي العالم الثالث، وإلغاء المركزية التكنوقراطية، والتحول إلى اللامركزية، وإتاحة فرص المشاركة الديمقراطية والقضاء على آليات الإقصاء، وتبني سياسات للاستيعاب عوضا عن سياسات الاستبعاد.

وهذه التحالفات تتضمن تحولا نوعيا في اهتمامات الحركات الاجتماعية نحو الجمع بين المطالب المادية والأخلاقية في الوقت نفسه، بدلا من التركيز على إعلاء النبرة الأخلاقية فقط كما كان يحدث في السابق، حتى إن الحركات المطالبة بحقوق الإنسان أصبحت تعتبر أن التخلص من الفقر هو حق من حقوق الإنسان. ولا تقتصر هذه التحولات التي أشرنا إليها على الديمقراطيين الاجتماعيين والحركات الشعبية الجديدة وجماعات الخضر في الدول الصناعية فحسب، وإنما تشمل أيضا نظراءهم في عديد من بلدان جنوب العالم وشماله. وثمة شواهد تؤكد أن الجميع بات يدرك أهمية تكوين روابط وتحالفات واسعة بين مختلف القوى المناهضة للممارسات السلبية التي تعاني منها الشعوب والفئات الفقيرة من جراء سياسات العولمة.

وتوضح مواقف الحركات الاجتماعية بتوجهاتها الجديدة خلال السنوات العشر الماضية أنها تعيد صياغة تصوراتها التي انطلقت منها في المراحل السابقة بشأن قضايا أساسية تأتي في مقدمتها قضية الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني، والإستراتيجية السياسية للسلطة في إدارة المجتمع، والمشاركة الديمقراطية؛ وذلك بسبب الأهمية القصوى لتلك القضايا بالنسبة لأية محاولة تسعى لبناء مجتمع جديد من جهة، ولعمق التغيرات النظرية والعملية التي طرأت عليها في السنوات الأخيرة من جهة ثانية.

إن التوجه الجديد الذي تنخرط فيه الحركات الاجتماعية سواء في صورة شبكات إقليمية أو تحالفات عالمية هو ظاهرة إيجابية، يمكن أن تسهم في الجمع بكفاءة بين "الدولة" و"المجتمع المدني" ضمن مفهوم إستراتيجي موحد يستهدف أنسنة سياسات التنمية الاقتصادية وربطها بقيم العدالة الاجتماعية والحريات الديمقراطية.

ب. مواجهة الإمبراطورية وبناء بدائل جديدة

تشير ممارسات الحركات الاجتماعية خلال العقد الأخير إلى انحيازها للمنهج التدريجي الإصلاحي في مواجهة قوى الهيمنة المسيطرة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، خاصة الإمبراطورية الأمريكية. ويبدو أن الخبرات التي

اكتسبتها من ممارساتها السابقة التي اعتمدت في كثير من الأحيان على المنهج الراديكالي العنيف قد أقنعتها بعدم جدوى هذا النهج وأوصلتها إلى طريق مسدود في محاولاتها للتصدي للهيمنة القائمة، وفي سعيها لبناء هيمنة مضادة على حد سواء. لذا نجد تنامي الاتجاه إلى التعريف بمطالبهم وطرح رؤاهم وحشد التأييد لها عبر وسائل الإعلام ووسائط الاتصالات فائقة السرعة التي عادة ما تولي اهتماما مكثفا بمثل تلك المواجهات. وتكون النتيجة هي أن الحكومات والمؤسسات التي ترفع لواء الليبرالية والحريات الديمقراطية تظهر بمظهر ديكتاتوري، بل وفاشي في بعض الحالات.

وحتى يمكن أن تنجح الحركات الاجتماعية وتحالفاتها وشبكاتها في بناء هيمنة مضادة وجديدة في الوقت نفسه، فإن أمامها أشواطا طويلة عليها أن تقطعها على درب المنهج التدريجي، باعتبار أنه النهج الأنسب الذي يمكنها من القيام بأداء دورها في عملية المزج الخلاق بين اعتبارات نظام السوق من ناحية، واعتبارات التضامن الاجتماعي وتفعيل مؤسسات وهيئات المجتمع المدني من ناحية أخرى، مع اعتماد الوسائل السلمية الجديدة التي بدأت تأخذ طابعا عالميا هي الأخرى.

وإذا كان صعود مفهوم المجتمع المدني خلال الربع قرن الأخير قد خطف الأضواء من الحركات الاجتماعية، فإننا نعتقد أن النشاط المكثف لهذه الحركات خلال العقد الأخير وبخاصة على الصعيد الدولي في مواجهة سلبيات العولمة، ومن منظور مستقبلي يمكن القول أنه كلما ترسخت هذه السمات اتسع المجال أمام الحركات الاجتماعية الجديدة كي تصبح قوة مضافة للقدرة التمدينية للنظام الديمقراطي، بشرط الانحياز للإنسان أولا وقبل كل شيء، وذلك حيثما تيسرت أمامه سبل الحياة، واتسعت أمامه حرية الاختيار بين بدائل متعددة وجيدة، سواء كان في شمال العالم أو جنوبه، في غربه أو شرقه.

وفي العالم الإسلامي نلاحظ أن التيار العام للحركات الاجتماعية ارتبط بالإسلام وتجديد الخطاب الديني، ليصبح مرتبطا بواقع الناس وقضايا العدل والمشاركة السياسية، ودارت الحركات الإسلامية حول مفهوم استعادة تطبيق الشريعة في مواجهة تحديث الدولة قبل وبعد الاستقلال، وإن ميزنا هنا بين ما يمكن بثقة تصنيفه

حركة اجتماعية واسعة كالإخوان المسلمين، وبين حركات تغيير بالقوة لا تندرج تحت وصف "الاجتماعية"، بل هي سياسية صرفة.

ونمت بجوار هذا التيار العام حركات اجتماعية عمالية/ نقابية وأيدلوجية (ليبرالية ويسارية)، ولم تبرز حركات مساواة المرأة (بالمعنى الحركي وليس النخبوي) إلا متأخرة –على ضعفها– وكذا أنصار البيئة، مع دور ما زال محدودا لحركة حقوق الإنسان العربية وارتباط للحركة النقابية العمالية بالدولة إلا فيما ندر من انتفاضات عمالية، وشبه غياب لحركة فلاحية قوية.

وقد كشفت تجارب تلك الحركات على مدى النصف الثاني من القرن العشرين عن وجود اختلافات في مستويات أدائها ودرجات فعالياتها؛ وذلك في ضوء الأهداف التي سعت إليها، والآليات التي استخدمتها، والسياق الاجتماعي الذي عملت ضمنه، واللحظة التاريخية التي نشأت فيها أو مرت بها، ولكن الصعوبة الكبرى التي واجهتها ولا تزال تواجهها هي أنها تعمل بعيدا عن الأطر الرسمية للنظام السياسي، بمعنى أنها تفضل العمل من خارجه، لا من داخله، وهي وإن كانت بمثابة قاعدة لانطلاق النقد الاجتماعي وممارسته بشكل فعال والسعي للتغيير، إلا أنها تظل في أغلب الأحوال تشكل في مجموعها الكلي غير محدد الملامح وغير متجانس إلى حد كبير؛ الأمر الذي يؤدي إلى آثار سلبية متعددة تتركز في انكفاء هذه الحركات على ذاتها، وتقليل فعاليتها بصفة عامة.

ج. العمل المدني

إذا كان العمل المدني هو عصب نشاط الحركة الاجتماعية، إلا أنه غير كافٍ لضمان نجاحها، فالنجاح يتطلب تغيير التركيبة السياسية المهيمنة في المجتمع، ومن ثَم فإن أي حركة اجتماعية تواجه تحديا أساسيا من أجل تطوير إستراتيجية سياسية شاملة تكفل إنجاز هذا التغيير الذي تسعى إليه.

وعندما يثار الحديث عن وجود "مجتمع مدني عالمي" يصبح السؤال: كيف يمكن الحديث عن تجانس بين حركات تأتي من مجتمعات تتفاوت في نوعية تطورها

الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؟ فالحركات الاجتماعية العربية مثلا مختلفة عن نظيرتها في البلدان المتقدمة، وذلك لاختلاف مسار ووضعية التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل منها، ومن ذلك على سبيل المثال: وجود شريحة واسعة من المواطنين "المهمشين" الذين يقفون خارج النظام الاقتصادي الرسمي لبلدان العالم الثالث، ووجود فوارق طبقية حادة في مجتمعات هذه البلدان، خاصة البلدان العربية، وتعدد عناصر الانقسام الرأسي التي تقوم على أسس عرقية وإثنية ودينية، وكل هذه العوامل توفر بيئة ملائمة لظهور ونمو الحركات الاجتماعية: إما على أساس شعبوي أو ديني أو ثقافي أو إثني.

وغالبا ما تكون مطالب هذه الحركات متسمة بالعمومية البالغة، كما أنها تتميز بالقدرة على الاستمرار مقارنة بالأحزاب السياسية التي لا تجد في ظل مناخ الاحتقان السياسي والتعثر الديمقراطي بيئة ملائمة لوجودها أو تطورها، وهذا عكس الحال في المجتمعات الغربية المتقدمة التي تمتعت فيها الأحزاب بوجود قوي، ولكنها أدت إلى تجميد التطور الاجتماعي، ومن ثَم إلى نشأة حركات اجتماعية تعبر عن اهتمامات جديدة غير اقتصادية أو "ما بعد مادية"، مثل قضايا البيئة، والمحافظة الأخلاقية، وحركات التجديد الديني المسيحية بأنواعها، وحركات المرأة والنسوية على تنوعها، وأخيرا حركات مناهضة العولمة.

وبينما تكون الفرصة كبيرة لتطوير عناصر الاتفاق بين الحركة الاجتماعية والأوضاع القائمة في النظم المتقدمة عبر تقاليد الحوار والحريات التي تتيحها تقاليد الممارسة الديمقراطية، فإنها على العكس من ذلك في البلدان المتخلفة، حيث تنعدم مثل هذه التقاليد –أو تكاد– وتأخذ علاقة الحركة الاجتماعية بالدولة طابعا تصادميا، وأكثر عنفا وثورية، مقارنة بما عليه الحال في المجتمعات الصناعية المتقدمة، حتى لو كان هدفها مجرد تنظيف الشوارع كما حدث في بلد عربي بالمشرق.

وأيا كان الأمر فإن الحركات الاجتماعية سواء كانت في شمال العالم أو في جنوبه لها بلا شك أهداف سياسية معلنة أو مضمرة؛ ولا يعني هذا الرغبة في الاستيلاء على السلطة، بل تغيير علاقات القوة الذي هو شرط للتغيير، فهي تستهدف

نقد السلطة عبر وسائل متنوعة، وتهدف لإحداث تغييرات في النظام القائم أو في بعض جوانبه على الأقل.

ومع دخول حقبة العولمة منذ تسعينيات القرن العشرين الماضي مرحلة جديدة توحشت فيها جوانبها الاقتصادية والعسكرية اتجهت الحركات الاجتماعية الفاعلة – وبخاصة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة– إلى تبني رؤى جديدة تكاد تكون مغايرة تماما للرؤى التقليدية الضيقة التي تبنتها خلال الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهذه الرؤى الجديدة تستمد مضامينها الفلسفية والفكرية من مبادئ إنسانية عامة مثل مبادئ حقوق الإنسان، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، والمحافظة على البيئة من أجل الأجيال القادمة.

8. الحركات الاجتماعية العربية

عرف الوطن العربي أشكالا متباينة من السلطة المركزية، وكان الاستحواذ على الفائض الاقتصادي يتم لصالح مستويات ذات طابع شخصي، وأدى هذا النظام الأبوي القابض إلى استنزاف وإجهاض تطور التكوينات الاجتماعية المنتجة من فلاحين وحرفيين وتجار، وانصرافها من الإبداع إلى اكتناز الذهب ما أدى إلى كتم التعبير السياسي وتفشي الفساد وفقدان الأمان في الريف والمدن.

وشهد أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حركات عوام المدن ضد الاستغلال وتدهور الأحوال المعيشية في ظل الدولة العثمانية، مثل تحركات حلب التي أدت إلى هروب الوالي 1818م وثورة أيلول في دمشق، وشهدت الشام انتفاضات فلاحية في الريف ضد الضرائب الباهظة وضد الجهاز الإداري، أما في مصر فكانت ثورة القاهرة الأولى 1798 والثانية 1800 ضد الحملة الفرنسية.

لكن معظم هذه الحركات تميزت بأنها كانت تندلع وتخبو سريعا وقوامها من الجماهير المهمشة في مواجهة حكم متعسف وإفقار عام، وكانت هذه الهبات في معظم الأحيان في مواجهة السلطة المحلية ولم تتجاوز أبدا السلطة المركزية،

وتشكلت فئة خاصة في عواصم الولايات العربية من الفئة الحاكمة من كبار الملاكين وكبار التجار على أثر قانون الأرض الذي يتيح تسجيل ملكيات خاصة، كانت تعمل على تأييد الدولة العثمانية وعلى مقاومة الدعوة إلى الانفتاح والتطور.

بعد الاحتلال الأوروبي العسكري المباشر تقريبا اكتملت عملية التحديث في القرن العشرين، وقد كان تحديثا وليس حداثة فاتخذ شكلا لم يكتمل نضجه، وبقيت كل دولة مرتبطة بحليف من الدول الغربية وتطبق سياسات ليبرالية لمؤسسات التمويل الدولية التي هي خاضعة لها، مما أضفى طابعا مزيفا على ليبرالية المجتمعات العربية، إذ اتسمت النخب الاقتصادية بالافتقار إلى الاستقلال الذاتي، حيث لا تعيش إلا من خلال ما تقدمه من خدمات مباشرة إلى السوق العالمية.

ومن الحركات الواضحة التي قامت في المجتمع العربي، الحركة العمالية التي نشأت من خلال المشروعات الصناعية التي أعطتها الدول بعد الاستقلال أهمية أثناء سعيها لبناء اقتصاد وطني، وقد بدأت التحركات العمالية في مصر مثلا بعد الاستقلال، وشهدت كفاحا عماليا اقتصاديا اقترنت فيه المطالب الجزئية بالمطالب العامة، ولعب القطاع دورا قياديا في الحركة في الموقف السلبي تجاه الاتحاد الرسمي، وفي سوريا بعد تسلم حزب البعث السلطة تحولت الطبقة العاملة إلى شريك للحكومة، ولا يزال اتحاد نقابات العمال يمثل حركة ضاغطة.

وفي تونس أسفر إدماج الاتحاد العام للشغل في الدولة عن تفاعله مع العناصر الأخرى داخل اللعبة السياسية، غير أن السودان يمكن أن يعد نموذجا حيث أدت المراوحة بين الحكم الديمقراطي المدني والحكم العسكري إلى الانتقالات السريعة للتنظيمات النقابية، ولعبت القوى السياسية دورا في بلورة الوعي الطبقي وإكساب النضال العمالي بعدا سياسيا في معظم البلدان العربية.

وهناك حركة المثقفين التي تميزت أنشطتها في كافة الاتجاهات السياسية والفكرية، اليسارية والليبرالية والإسلامية، ويجمع شتاتها الهم الوطني، خاصة عندما تراجع المشروع الوطني وبدأت العلاقات مع الدول الغربية التي وصلت إلى حالات

التطبيع مع إسرائيل، وعند تعاظم النفوذ العسكري والثقافي الغربي في المجتمعات العربية.

ومن الأمثلة على هذه الأشكال في مصر لجنة الدفاع عن الثقافة القومية 1979، والحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل 1996، واللجنة الشعبية المصرية لكسر الحصار عن العراق 1998، واللجنة الشعبية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، ولجنة الدفاع عن عمال سكة الحديد 1985، ولجنة الدفاع عن سليمان خاطر.

وفي سوريا تأسس اتحاد الكتاب العرب 1969، واللجان مثل لجنة إحياء المجتمع المدني 2000، واللجنة الوطنية لمقاطعة البضائع والمصالح الإمبريالية 2000، ومجموعة نصرة فلسطين.

أما المنظمات الحقوقية والدفاعية فقد ظهرت مع تغير التحالفات السياسية للحكومات العربية باتجاه الدول الغربية، فظهرت أشكال من النشاط الرسمي أو شبه الرسمي في مجالات حقوق الإنسان والمرأة.

وتشترك الحركة النسوية في العالم العربي مع كثير من المنظمات الحقوقية والدفاعية، حيث تشكلت في الأحزاب أجنحة نسائية، ويوجد عدد غير قليل من المنظمات النسائية التي ترتبط بالمنظمات الدولية تنشط في مجال مناهضة العولمة مثل جمعية تضامن المرأة العربية في مصر، واتحاد النساء التقدمي في سوريا.

وهناك منظمات إسلامية ترفض التبعية للغرب وترفض الخطاب النسوي الغربي، وتعمل على تأسيس خطاب نسوي إسلامي، مثل شبكة الاتصالات الإسلامية، وجمعية المرأة والحضارة في مصر، وعند انهيار المشروع القومي والوطني بدأت حركات دينية وثقافية تظهر، مما منح الكنيسة أيضا دورا سياسيا باعتبارها معبرة عن المسيحيين ومصالحهم وحقوقهم.

أما الحركات المناهضة للعولمة والسياسات الليبرالية في المنطقة العربية فعبرت عن مختلف الحركات الاجتماعية، وكان لمراكز البحث غير الحكومية دور في مناهضة تلك السياسات مثل مركز الخدمات النقابية في مصر، ومركز الأرض، والحركة الطلابية في تونس، والمنتديات الثقافية ولجان المقاطعة ودعم فلسطين والعراق في سوريا، كما أن للحركات النسوية دورا في رفع هذه الشعارات.

وقد نشأت تنظيمات إقليمية كبيرة للحركات الاجتماعية موازية لنشأة الجامعة العربية منذ الخمسينيات مثل اتحاد المحامين العرب، واتحاد العمال العرب، وتلا ذلك اتحاد الغرف التجارية.

9. مناهضة العولمة في الوطن العربي

العولمة ظاهرة موضوعية ناجمة عن الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة، خاصة في مجال الاتصال والمعلومات والهندسة الوراثية والبحوث النووية، وهي أيضا تتعلق باستفادة الرأسمالية من هذه التطورات بما يحقق مصالحها.

ومن خلال ظاهرة العولمة الرأسمالية تعيد الرأسمالية هيكلة نفسها وتحافظ على الجوهر الاستغلالي وتكثيف استغلال شعوب كل العالم، وتسعى إلى بناء نظام اقتصادي رأسمالي عالمي موحد من خلال إدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في السوق بالشروط التي تحددها الاحتكارات الرأسمالية العالمية.

وتنشر العولمة علاقات الرأسمالية، وتعمم الاعتماد على آليات السوق في تحديد أسعار السلع والخدمات والأجور، وتحرر التجارة العالمية بفتح أسواق كل بلدان العالم أمام السلع والخدمات من المراكز الرأسمالية المتطورة وتستخدم القروض والتسهيلات المالية لفرض هذه السياسات وإلغاء أي ضمانات قانونية للطبقة العاملة مثل التأمين الصحي وإجازات العمل.

وقد نتج عن هذه السياسات انهيار أسعار صادرات الدول وخفض الإنفاق العام على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، وتجميد الأجور بحيث تكون زيادتها

النقدية بمعدلات أقل من الزيادة في أسعار السلع والخدمات، مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة وتقليص فرص العمل المتاحة للمرأة وتكليفها بالعمل الطويل بأجور زهيدة، وتكريس الأوضاع السلطوية في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

المتضرر من هذه السياسات هو أغلبية الشعوب العربية، وعلى رأسها الفئات الوسطى والنساء والعمال والفلاحون، وتشكل هذه الفئات القاعدة الاجتماعية المناهضة للعولمة في الوطن العربي باعتبارها صاحبة مصلحة أكيدة في التخلص من السياسات المطبقة حاليا واستبدالها بسياسات تحقق التنمية النابعة من احتياجات الشعوب وتوزيع ثمار التنمية والمشاركة الشعبية في تحديد سياسات الأمة وأولياتها بما يحقق عالما أفضل.

نمت الحركة العالمية لمناهضة العولمة ببطء في مواقع متفرقة في البداية، لكنها سرعان ما انتشرت ونضجت وتمكنت من تأسيس أطر ومؤسسات عالمية، وقد شهدت معظم الأقطار العربية تحركات مناهضة للعولمة كما شهدت مشاركة في أنشطة إقليمية ودولية.

والذين قاموا بهذه الأنشطة قيادات تنتمي إلى الحركة العمالية والفلاحية والنسائية وحركة حقوق الإنسان وحركة البيئة والحركة الشبابية من الأحزاب السياسية، وتشكلت المؤسسات والمنظمات النشطة في مجال مناهضة العولمة ويتزايد عددها عاما بعد آخر، ومنها المنتدى الاجتماعي القطري حيث يوجد الجزائري المغربي والتونسي واللبناني والسوداني والمصري.

وتشكلت أيضا شبكات ومنظمات إقليمية على المستوى العربي من جمعيات أهلية ومنظمات غير حكومية تعمل في مجالات اجتماعية متعددة كالتنمية وحقوق الإنسان والدفاع عن البيئة والمرأة امتد نشاطها إلى مجال مناهضة العولمة لوعيها بمدى الأضرار التي تصيب الفئات المدافعة عنها.

ومن هذه الشبكات: الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية في بيروت، وشبكة المنظمات الفلسطينية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحاد المحامين العرب، وتأسست عام 2002 المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج) التي تناضل ضد العولمة في مصر، وهناك تجمع ناشطي العولمة في سوريا 2002 الذي يناضل ضد الهجوم المتوحش لليبرالية الجديدة.

وهناك منظمة أتاك في كل من المغرب وتونس وكذلك تجمع المنظمات المصرية لحقوق الإنسان 2004 التي تعمل فيها 16منظمة اتفقت في وثيقة التأسيس على المشاركة في أنشطة مناهضة العولمة في النضالات الإقليمية والعالمية تضامنا مع شعوب العالم ضد أي انتهاكات لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

وقد عقد مؤتمر القاهر ضد العولمة والهيمنة الأميركية مع المقاومة الفلسطينية والعراقية في ديسمبر/كانون الأول 2003 وشارك فيه أكثر من مائة شخصية عالمية وصدر عنه أن التضامن مع فلسطين والعراق جزء لا يتجزأ من النضال العالمي ضد سياسات العولمة والرأسمالية والهيمنة الأميركية

10. الجزائر والحركات الاجتماعية:

تعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نقطة البداية لدراسة الحركات الاجتماعية لما تميزت به هذه الفترة من احتجاجات وتظاهرات وحركات اجتماعية ذات أبعاد مختلفة، مما خلق احتداما قويا للنقاش السوسيولوجي والسياسي بشأن تفسير الفعل الاحتجاجي الذي تمارسه الشعوب من خلال حركاتها الاجتماعية، والبحث في تاريخ الحركات الاجتماعية سيقودنا نحو مختلف الحركات الاحتجاجية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية في الأزمنة القديمة، فالبشرية مرت بالكثير من الحركات الاجتماعية التي أدت في الأخير إلى أحداث الكثير من التحولات مثل ثورة العبيد بقيادة سبارتاكوس ضد سلطة روما، إضافة إلى ثورات الفلاحين والعمال والنساء في القرون الأخيرة، التي كان يراد بها صياغة مجتمعات جديدة وبناء أسلوب حياة مختلف عما سبق ومع ذلك تظل القرون الثلاثة الأخيرة في التاريخ

الإنساني من أقوى اللحظات التي مهدت لصياغة المفهوم الجديد للحركات الاجتماعية، بسبب ما عرفته من ثورات مهمة مثل الثورة الانكليزية سنة 1698 والثورة الأمريكية سنة 1776 والثورة الفرنسية سنة 1789 والثورة البلشفية سنة 1917 التي ساهمت في تجذير الفعل الاحتجاجي وتطوير أشكال ممارساته.

لكن استعمال الحركات الاجتماعية كمفهوم نظري يظل حديثا، وظهر أول مرة سنة 1842 من طرف لورينز فون ستاين للدلالة على أشكال وصيغ الاحتجاج الإنسانة الرامية إلى التغيير وإعادة البناء، ولم يخلو الوطن العربي من أشكال الحركات الاجتماعية، أي عرف الوطن العربي الكثير من الاحتجاجات والتظاهرات التي كانت تنتهي عموما بالقمع، وإنهاء الحركة لصالح النظام الحاكم، أو المراوغة في تحقيق المطالب التي حدث لأجلها الحراك لتنتهي في الأخير بنفس النتيجة، وهي إعادة تجديد ما هو قائم بأشكال وصور جديدة توحي للمحتجين أو المتظاهرين أنه حدث التغيير ومطالبهم تحققت، ولعل من أشهر هذه الحركات ما حدث في بداية الألفية بما يعرف بالربيع العربي في عدد كبير من الدول العربية مثل تونس ليبيا مصر سوريا، وبعضها مازال يعاني المراوغة والتلاعب والقمع الى حد الساعة، كما لا ننسى ما حدث مع الجزائر في أكتوبر 1988، فبعد محاولات القمع المتكررة للمتظاهرين، انتهت السلطة إلى تغيير الدستور وتحقيق مطالب الشعب والتي كان أهمها التعددية الحزبية التي أقر بها في دستور 1989، ولكن بالمقابل بقي نفس النظام يحكم ولسنوات طويلة تحت مسمى الديمقراطية، وأن الشعب الذي انتفض للتغيير هو نفسه الشعب الذي اختار نفس النظام ليحكمه من أيامها، وما اضطر الشعب للسكوت هو العشرية السوداء التي تلت هذه الأحداث، والتي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء، ولم تنتهي هذه العشرية الدامية إلا بعد المصالحة الوطنية، وبعدها أصبح الجزائري يتخوف من اللاأمن مما اضطره إلى السكوت من أجل الحفاظ على أمانه

ومع هذا التعاقد للأحداث المأساوية التي مر بها المجتمع الجزائري، حيث خرج من الاستعمار إلى الاستقلال الذي لم يطل طويلا قبل دخول المجتمع في أحداث

دامية، كل هذه الأحداث أكسبت الجزائري مناعة ضد العنف، الذي ظل يرفضه ويخوف منه لمدة طويلة، للحفاظ على أمنه واستقراره، فقد أدرك الجزائري في مرحلة ما أن الاستقرار الأمني أهم من أي استقرار آخر، وأخذ وقت طويل لينتفض مجددا معبرا عن رأيه وعن رفضه لكل أنواع الظلم والتهميش التي يمارسها عليه النظام الحاكم من خلال مجموعة من الاحتجاجات والتي كان شعارها الأساسي السلمية، كانت بدايتها يوم الجمعة 2019/02/22 وكان شعار الجمعة الأولى تنحي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الترشح لعهدة جديدة، وهذا الأخير يعتبر النقطة التي أفاضت الكأس ودفعت بالجزائريين بالخروج إلى الشارع في كل أنحاء الوطن للمطالبة بالتغيير ، ومحاربة الفساد، وهكذا تحرك الجزائريون نحو المطالبة بتحسين الأوضاع، ومثل ما هو معروف فالسلطة هنا بدأت بمراوغتها المعهودة حين ينتفض أي شعب، وأخذت تتماطل بتحقيق المطالب، فمرة الرئيس يريد المشاركة في الانتخابات من لقيادة مرحلة انتقالية، ومرة أخرى يريد إضافة سنة للعهدة الرابعة لنفس السبب، وتعيين حكومة جديدة بوجوه رفضها المجتمع، مما صعد في الاحتجاجات أو ما تعارف عليه باسم الحراك، بسبب تحرك الجماهيري الكبير الذي شهدته معظم مدن الجزائر، فما هي طبيعة الحراك الجزائري؟ وكيف يمكن تفسيره، وإلى أي مدى ستصمد سلميته؟

حركة 2019/02/22 بالجزائر كان انتفاضة شعبية أو على الأقل هذا ما يبد عليه، حيث أنه ولمدة طويلة لم يظهر ممثلين للحراك، شخصيات يقبل بها الحراك الذي رفض جميع الشخصيات وشكك في كل شخصية يتم اقتراحها من أي جهة، مما يصعب علينا وضع فرضيات نجيب بها على إشكالية الدراسة ولذا سنضع مجموعة من الأهداف التي من خلالها يمكننا دراسة الوضع بشكل العام ومحاولة الإجابة على مجموعة الأسئلة المطروحة والأهداف كالتالي:

- تحديد ما يحدث بالجزائر إن كان حراك اجتماعي أو حركة اجتماعية
- على ضوء الخلفية التاريخية للجزائر سنقوم بتفسير طبيعة الحراك الجزائري

- دراسة مدى صمود الحراك أمام الاستفزازات التي يتعرض إليها من كل جهة
- وضع رؤية مستقبلية لنتائج الحراك

أ. ما يحدث بالجزائر حراك أم حركة اجتماعية:

مع هذا الطرح الذي تقدم يمكن القول أن ما يحدث بالجزائر هو أقرب للحركة الاجتماعية منه إلى حراك اجتماعي، فهدف الاحتجاجات ليس التدرج في السلم الطبقي وإنما هو محاولة لتغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية الراهنة، هو مطالبة بمحاربة الفساد، وتغيير النظام، وإعادة بناء مجتمع صحي سليم يتيح فرصة العيش الكريم للجميع، في حين الحراك بحسب المختصين هو الانتقال من طبقة إلى طبقة اجتماعية أخرى، أو من مكان إلى مكان آخر، أو من منصب إلى منصب آخر، وليس بالضرورة أن يكون هذا الحراك في جماعات، وربما اشتهرت مظاهرات الجزائر تحت مسمى الحراك بسبب حركية الشعب في مسيراته في الانتقال من المكان معين وصولا إلى مكان متفق عليه سابقا يكون يحمل دلالة رمزية وهذا طبعا من خلا مواقع التواصل الاجتماعي التي لعبت دور كبير في ذلك، واعتبر البريد المركزي وساحة موريس أودان من أكثر الأماكن التي يجتمع فيها المتظاهرون كل جمعة

ب. ألان توران والحراك الجزائري:

التغير عموما هو نوع من الاختلاف لحالة ما في زمنين مختلفين، كأن لا تحمل الحالة نفس الخصوصية مع مرور الوقت، وعند نظيف إليه مصطلح اجتماعي يصبح التغير الاجتماعي، وهنا قد ربطنا هذه الحالة بالمجتمع، بالمعنى أن هذا الاختلاف سيكون داخل المجتمع، الذي يأخذ حالة مختلفة عما كان عليه سابقا، ويشمل التغير الاجتماعي العديد من جوانب المجتمع: كالعلاقات بين الأفراد والجماعات واختلاف الوظائف والأدوار الاجتماعية والأنظمة والقيم والعادات وغيرها

يرتبط التحليل السوسيولوجي لدى تورين بمجموعة من المفاهيم الرئيسية، مثل التاريخانية، الحركات الاجتماعية، الذات، وهذه المفاهيم نجدها مترابطة فيما بينها بسبب رفض تورين لكل التحليلات الاجتماعية التي تسعى إلى تفسير المجتمع بأنه يخضع لمبدأ غير اجتماعي محدد من طرف قوة غير مرتبطة بإرادة الفاعل الاجتماعي مثل الوصاية الإلهية، الصدفة، الطبيعة...إلخ.

المجتمع في نظر تورين هو نتاج لأفعاله وممارساته وللعلاقات المميزة، ويفترض في المجتمع أن يكون واعيا بذاته، وقادرا على تغيير نفسه، ومدعو إلى البحث عن الفاعلين الحقيقيين، فالفاعل دائم الفعل والحركة، قادر على استثمار نفسه وتفعيل ذاته، لذلك يقدم لنا مفهوم التاريخانية كمفهوم مركزي، الذي يدل على المعنى الذي يتخذه الفعل عند الفاعل، حيث يقول تورين" :أسمي ما أدعوه تاريخانية ذلك البعد الذي يتخذه المجتمع اتجاه نشاطه، والفعل الذي يحدد من خلاله مقولات ممارسته، فالمجتمع ما هو إلا كائن، ولكن ما يفعله لكي يكون عن طريق المعرفة التي تخلق وضعا للعلاقات بين المجتمع ومحيطه، من خلال التراكم الذي يقتطع جزءا من الناتج المتوفر من الدائرة المؤدية إلى الاستهلاك، عن طريق النموذج الثقافي الذي يتحكم في الإبداعية بأشكال تخضع للنفوذ المجتمع العملية على سيره الذاتي، فهو الذي يخلق مجموع توجهاته الاجتماعية والثقافية بفعل تاريخي يكون فعلا ومعنى[27]"، وهنا يقترح تورين ثلاث ميزات أساسية تساهم في تكوين التاريخانية

[28]

وتوجيه عمل المجتمع في ممارسته، وهي كالتالي:

- نمط المعرفة، وبخاصة الصورة عن العالم وعن العلاقات الاجتماعية وعن اللا اجتماعي واللغة، كلها تساهم في توجيه التصرفات الاجتماعية كما تساهم في تعريف الوضعية.
- التراكم وبواسطته يوظف قسم من الإنتاج القابل للاستهلاك في عملية الإنتاج، ويساهم ليس فقط في العمل، بل في إنتاج العمل.
- النموذج الثقافي الذي عبره يدرك المجتمع نفسه ويستوعب إبداعيته.

فالتاريخانية هي قدرة المجتمع على إعادة إنتاج نفسه، وإنتاج توجهاته الاجتماعية والثقافية من خلال ممارساته وأنشطته، الشيء الذي يجعله كائن موجود وليس ما يفترض أن يكون عليه من قبل القوى غير الاجتماعية، كما كان يروج لها من قبل المجتمعات البدائية، كما أنه يقوم على النموذج الثقافي الذي يعطي للتاريخانية معنى للممارسات الاجتماعية، فالتاريخانية أشبه بنظام معقد يقوم على الفعل التاريخي وعلى أنظمة المعرفة، وأشكال التراكم وعلى النمط الثقافي، حيث يتم تسييرها وتوجيهها من قبل قوى تنافسية متصارعة داخل المجتمع.

يرفض ألان كل تصور اختزالي الذي ينظر إلى المجتمع نظرة تطورية، فالمجتمع لا يخضع إلى وضع مسبق، وإنما هو خاضع لتوجيهات الفاعلين الذين يرسمون خطوطه الدقيقة والعريضة، فلا "يمكن أن نفهم الفاعل الاجتماعي من خلال المجتمع الذي ينتمي إليه، بل يجب الانطلاق من الفاعلين الاجتماعيين ومن الصراعات القائمة التي تجعل بعضهم في مواجهة البعض، والتي ينتج المجتمع نفسه عبرها، وذلك حتى نفهم كيف تنشأ مقولات الممارسة[29]"

وبالتالي، يجب أن ننظر إلى الفاعلين على أساس قدرتهم على التأثير داخل النسق، وهو ما جعل تورين يقارن بين المجتمعات التي تتميز بتاريخانية عالية، ومجتمعات تتميز بتاريخانية ضعيفة، ففي المجتمعات ضعيفة التاريخانية، يدرك النموذج الثقافي بصفة مجردة على أنه نظام كلي، وهي لا تؤمن بالتغيير والإبداع ونجدها تميل إلى إعادة إنتاج النسق، حتى لا يتم تهديد مصالحها ووجودها، وفي المجتمعات عالية التاريخانية يكون "تأثير إنتاج العمل على إنتاج الخيارات كبيرا، يكون إدراك الإبداعية عمليا، فيعرف العلم على أنه إبداعية، وقوة مباشرة لتحويل حالة الطبيعة[30]."

في حين جوهر دينامية المجتمع يكمن أساسا في الحركات الاجتماعية باعتبارها ذات فاعلية، حيث يعتبر بأن موضوع السوسيولوجيا هو "دراسة التصرفات الاجتماعية، وفي الدرجة الأولى، دراسة التصرفات التي ترتبط مباشرة بالتاريخانية، أي بعلاقات وصراعات الطبقات، تصرفات ندعوها الحركات

الاجتماعية"[31] ، وهو الأمر الذي جعل توران يراهن على سوسيولوجيا الفعل التي تهتم بدراسة الأفعال والعلاقات والصراعات والتنافسات والأنساق الاجتماعية، فالحركات الاجتماعية حسب توران هي "فعل تنازعي بين وكلاء الطبقات الاجتماعية المتصارعين من أجل مراقبة نسق الفعل التاريخي"[32] فهي بذلك، تعمل على أن تمتلك التاريخ لنفسها من خلال الدفاع عن هويتها واستقلالها ضد خصومها كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وأهم ما يميز الحركة الاجتماعية هو المرور من الهوية الدفاعية إلى الهوية الهجومية، التي عن طريقها يستطيع المجتمع أن ينتصر لوجوده عبر مجموعة من المبادئ، تسمى مبادئ الوجود، وهي كالتالي[33]:

- مبدأ الهوية: إذ يتعين على الحركة الاجتماعية أن تعلن عن هويتها ومن يمثلها.
- مبدأ التعارض: تحديد الخصم الذي يتعارض مع أهداف الحركة الاجتماعية وتوضيحه بشكل موضوعي.
- مبدأ الكلية: وهو أهم مبدأ عند تورين، حيث يفترض من الحركة الاجتماعية أن تكون مكونة من وعي جمعي وشمولي؛ بمعنى آخر ألا تكون أقلية أو فردية، لأن هذا المبدأ يساهم بشكل كبير في التأثير على الرأي العام، وعلى تحقيق المطالب والمكتسبات وضمان الحقوق.

وهي أهم المبادئ التي وضعها تورين لتوجيه الحركات الاجتماعية من أجل السيطرة على التاريخانية التي تشير إلى الأشكال الثقافية العامة وبناء الحياة الاجتماعية، فالمجتمع يشير إلى الاندماج الاجتماعي، بينما الحركات الاجتماعية تعني فعلا صراعيا يعارض أشكال الاندماج الاجتماعي التي تحدثها المؤسسات الاجتماعية والسياسية.

خاتمة:

على ضوء نظرية ألان توران للتاريخانية، الحركات الاجتماعية، الذات، يتوضح لنا الكثير مما يحدث في المجتمع الجزائري، حيث يفترض توران أن المجتمع يكون واعيا بذاته مما يعطيه القدرة على التعبير عن نفسه، من خلال فاعلين حقيقيين، لذا اتخذ من التاريخانية مفهوم مركزي يدل على المعنى الذي يتخذه الفعل عند الفاعل، وهذا ما حدث مع المجتمع الجزائري، فالأحداث التي تعاقبت عليه جعلت منه مجتمعا واعيا بذاته، مما شجعه على الدخول في صراع مع النظام الحاكم، من أجل تغيير نفسه، إلى الأحسن وهذا كما يراه لن يحدث إلا من خلال تغيير النظام وإسقاط رؤوس الفساد في المجتمع، ومن بين المؤشرات الدالة على أن المجتمع واع بذاته هو مطالبته بتغيير النظام لا بإسقاطه، الدولة، في حين الجزائريون كانوا يبحثون من وراء خروجهم على الشارع عن تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والقضاء على الفساد، فهنا نجد مجتمعا يحاول إعادة إنتاج وتوجهاته الثقافية والاجتماعية، يفرض من خلالها وجوده كما يريد هو وليس كما يراد له أن يكون من طرف السلطة، أو حتى من طرف بعض الدول الأجنبية التي أدلت مع بداية الحراك بمجموعة استفزت من التصريحات من خلالها الشارع الجزائري الذي رد عليها بعدم التدخل في شؤون الجزائر الذي يعتبر مشكل داخليي ولا علاقة لأي دولة أجنبية به مهما كانت صفتها.

حدد توران أن انتصار الحركة الاجتماعية يتحدد بتحقق ثلاث مبادئ أساسية، أولها هوية الحركة الاجتماعية التي يجب أن تكون واضحة ومعلنة، وكما يجب أيضا أن يحدد من يمثلها، وبالرغم من أن الحركة الاجتماعية بالجزائر لم يظهر ممثلوها بعد إلا أن هويتها وأهدافها واضحة يعيها أغلب المشاركين بها، وهنا يتحقق مبدأ الكلية، فقد شارك أكثر من نصف المجتمع الجزائري في هذه الحركة بطريقة راقية بسلميتها أذهلت العالم الذي أخذ عن الجزائري ولمدة طويلة نظرة نمطية تصفه بالعنف والاندفاع المتهور.

أما عن مبدأ الخصم والذي من أجله تكونت الحركة فهو واضح متمثلا في النظام الحاكم وحاشيته وكل من تورط معه في قضايا الفساد لعشرون سنة من الزمن، وتزيد إذا احتسبنا الجزائر أيام الحزب الواحد، وهو النظام الذي يرى فيه الجزائري أنه عان من التهميش واللا مساواة، وقمع الحريات، واستغلال المال العام للصالح الخاص، وبهذا تكون الحركة الاجتماعية التي شهدتها الجزائر نهاية شهر فبراير 2019 موجهة بشكل جيد إذا استثنينا ممثلين الحراك الذين لم يعلنوا عن هويتهم لحد الآن، أو يكون حقا انتفاضة شعبية تكونت على مواقع التواصل الاجتماعي، وانتقلت إلى الشارع للتعبير عن رأيها بشكل مباشر، وهذا ما فتح المجال لبعض الشخصيات صعود الحركة ومحاولة تبني تمثيلها، وهو ما فسره البعض بمحاولة قطف ثمار الحراك لصالحهم

الهوامش:

[1] إبراهيم البيومي غان، الحركات الاجتماعية. تحولات البنية وانفتاح المجال http://www.forum.ok-eg.com/show.php?main=1&id=2108

[2] نولة درويش، هل نحن إزاء حركة بالفعل أم إزاء منظمات محددة؟ الحوار المتمدن-العدد: 765 - 2004 / 3 / 6 - 08:38 المحور: اليسار , الديمقراطية والعلمانية في مصر والسودان

[3] تشارلز تيلي، http://khaladfayyad.blogspot.com.

[4] المدونون الاحرار، http://khaladfayyad.blogspot.com

[5] مقاتل من الصحراءhttp://moqatel.com:

[6] عبد الوهاب الكياني، الموسوعة السياسية، الجزء الاول، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، 1979، ص 870.

[7] سفيان الطاهر الاسود، علم الاجتماع السياسي، قضايا العنف السياسي و الثورة، الدار المصرية البنانية، القاهرة، 2003، ص 46.

[8] سفيان الطاهر الاسود، علم الاجتماع السياسي، قضايا العنف السياسي و الثورة، الدار المصرية البنانية، القاهرة، 2003، ص 47.

[9] محمد حمدي السعيد، الحراك الاجتماعي والتحديات الأمنية، المركز الإعلامي الأمني، مملكة البحرين

[10] مولود زايد الطبيب، دور حراك الاجتماعي في الحصول على المكانة الاجتماعي وعلاقة ذلك ببنية ونظام المجتمع، جامعة الزاوية، ليبيا

[11] ملك محمد الطحاوى مرأة والحراك الاجتماعي بالقطاع غير الرسمي، كلية الآداب، جامعة المنيا

[12]أنتوني غدنر، **علم الاجتماع**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، عمان، الأردن، 2005، ص487

[13]أنتوني غدنر، نفس المرجع السابق، ص488.

[14] BOURDIEU PIERRE**, L'essence du néolibéralisme, le monde diplomatique,** Mars, 1998, P22.

[15] ألان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، المجلس الأعلى للثقافة**، المشروع القومي للترجمة، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، مصر، 1997، ص29.

[16] GUY VAILLANCOURT **(J), Mouvement ouvrier et mouvements sociaux, l'approche D'Alain Touraine,** Revue cahiers de recherche Sociologique, Montréal, N°17, 1991, P213**.**

[17] العطري عبد الرحيم، **الحركات الاحتجاجية بالمغرب**، دفاتر وجهة النظر،العدد 14، الرباط، المغرب، 2007، ص34.

[18] تشارلز تيلي، **الحركات الاجتماعية**، (1768-2004)، ترجمة و تقديم: ربيع وهبة، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، مصر، ط1، 2005، ص 20.

[19]مختاري مراد، **حلقات في فهم الحركات الاجتماعية**،
https://www.diigo.com/list/mokhtari_morad، بتارخ 14 ماي 2014

[20] نفس المرجع

[21] نفس المرجع

[22] نفس المرجع

[23] نفس المرجع

[24] نفس المرجع

[25] نفس المرجع

[26] إبراهيم البيومي غانم، الحركات الاجتماعية.. تحولات البنية وانفتاح المجال -http://www.forum.ok eg.com/show.php?main=1&id=2108

[27] Alain touraine (1973): Production de la société, Paris: Le Seuil, P. 10

[28] بيار أنصار، العلوم الاجتماعية العاصرة، ترجمة نخلفة فريفر، المركز الثقافي العري، بيروت ـ لبنان، الطبعة 1، 1992، ص54

[29] بيار أنصار، العلوم الاجتماعية العاصرة، ترجمة نخلفة فريفر، المركز الثقافي العري، بيروت ـ لبنان، الطبعة 1، 1992، ص 52

[30] Alain touraine (1973): Op.Cit, P.29

[31] Ibid. P. 19

[32] Ibid. P. 347

[33] عبد الإله فرح، **الفلسفة والعلوم الإنسانية**، آلان تورين وديناميةالسوسيولوجيا، 22ديسمبر 2018
https://www.mominoun.com/articles/

فهرس المحتويات

مقدمة 2

1. الحركات الاجتماعية والمفاهيم ذات الصلة 3

2. **الحركات الاجتماعية ومراحل تطورها التاريخي.....12**

3. أنواع وأشكال الحركات الاجتماعية 20

4. **إدارة االحركات الاجتماعية 23**

5. النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية 25

6. المكون الديني في الحركات الاجتماعية 32

7. سياقات تطور وتنامي الحركات الاجتماعية .,.....33

8. المعالم السياسات الجديدة للحركات الاجتماعية,,,,..... 37

9. الحركات الاجتماعية العربية 42

10. **مناهضة العولمة في الوطن العربي ,,,,,,,,,,,,,,,,, 45**

11. الجزائر والحركات الاجتماعية 47

خاتمة 53

الهوامش 55